الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2017

الموضـــوع

دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر (1990–2014)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

*بن حامد عائشة

الأستاذ المشرف:

*خنشور جمال

http://www.univ-biskra.dz

السنة الجامعية: 2016–2017

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين امنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير"

" سورة المجادلة الآية (11)"

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين وعلى سيدنا محمد خير الانام.

الحمد لله على نعمة المعرفة و الحمد لله حتى يرضى و الحمد لله بعد الرضا

نحمده حمدا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات .

اما بعـــــد

اتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الكثير إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع

و مد لي يد العون من قريب كان او من بعيد و اخص بالذكر:

الاستاذ المشرف خنشور جمال ،جزاه الله عني احسن جزاء

و الأستاذة عتروس سهيلة على توجيهاتها ونصائحها باركها الله و سدد خطاها

و إلى كل اساتذتي في الدرب الدراسي من الابتدائي إلى الجامعي

ال كل من لم يبخل علي و لو بنصيحة.

إهداء

إلى وتيني النابض و النفس الجاري في هذا الجسد .. إلى ملجئي الآمن

إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي

إلى التي هي ملاكي و جنتي في الأرض ...

..إلى أمي حفظها الله و رعاها

إلى الأب الفاضل

إلى روح جدي رحمه الله

إلى عائلتي الحبيبة فردا فردا

إلى كل من جمعني بهم القدر في سنوات دراستي

إلى كل أولئك الذين أحبوني .. شجعوني على الخيرات و نهوني عن المعاصي أدامكم الله سندا لي

.. و إلى الذين يكرهونني أيضا أدامكم الله دافعا لأحقق المزيد

عائشة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	–
الاية	–
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول و الأشكال	–
ملخص الدراسة	–
مقدمة عامة	أ–هـ
الفصل الأول: المؤسسات المالية الدولية	
تمهيد	02
المبحث الأول: صندوق النقد الدولي	03
المطلب الأول: المفهوم و النشأة	03
الفرع الأول: مفهوم صندوق النقد الدولي	03
الفرع الثاني: نشأة صندوق النقد الدولي	04
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي ،أهدافه و وظائفه	09
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	09
الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي	13
الفرع الثالث: وظائف صندوق النقد الدولي	15

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: موارد واستخدامات صندوق النقد الدولي	16
الفرع الأول: موارد صندوق النقد الدولي	16
الفرع الثاني: استخدامات صندوق النقد الدولي	18
المبحث الثاني: البنك العالمي للإنشاء والتعمير	21
المطلب الأول: التعريف و النشأة	21
الفرع الأول: تعريف البنك العالمي للإنشاء والتعمير	21
الفرع الثاني: نشأة البنك العالمي للإنشاء والتعمير	22
المطلب الثاني: أهداف ومهام البنك العالمي للإنشاء والتعمير	23
الفرع الأول: أهداف البنك العالمي للإنشاء والتعمير	23
الفرع الثاني: مهام البنك العالمي للإنشاء والتعمير	24
المطلب الثالث: هيكل البنك العالمي للإنشاء والتعمير و المؤسسات المساعدة له	25
الفرع الأول: هيكل البنك العالمي للإنشاء والتعمير	25
الفرع الثاني: المؤسسات المساعدة للبنك العالمي للإنشاء والتعمير	27
المطلب الرابع: موارد البنك العالمي للإنشاء والتعمير واستخداماته	29
الفرع الأول: موارد البنك العالمي للإنشاء والتعمير	30
الفرع الثاني: استخدامات البنك العالمي للإنشاء والتعمير	31
خلاصة	35
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية	–
تمهيد	37

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتنمية الاقتصادية	38
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	38
الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	38
الفرع الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي	40
الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	40
المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية ،أهدافها ومتطلباتها	42
الفرع الأول: أهمية التنمية الاقتصادية	42
الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية	42
الفرع الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية	45
المبحث الثاني: مراحل التنمية الاقتصادية وسياساتها	46
المطلب الأول: مراحل التنمية الاقتصادية	46
الفرع الأول: المجتمع التقليدي	46
الفرع الثاني:مرحلة ما قبل الانطلاق	46
الفرع الثالث: مرحلة الانتعاش الاقتصادي	46
الفرع الرابع :مرحلة الاتجاه نحو النضج	47
الفرع الخامس : مرحلة الاستهلاك الكبير	47
المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية	48
الفرع الأول: سياسة التنمية الزراعية والريفية	48
الفرع الثاني سياسة الصناعات المصنعة	48

الفرع الثالث: سياسة احلال الواردات	49
الفرع الرابع: سياسة ترقية الصادرات	49
الفرع الخامس: برامج التصحيح الاقتصادي	49
المبحث الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية ،تمويلها وعقباتها	50
المطلب الأول: مؤشرات التنميةالاقتصادية	50
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية	50
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية	51
الفرع الثالث: المؤشرات الهيكلية	53
المطلب الثاني: تمويل التنمية الاقتصادية	53
الفرع الأول: المصادر الداخلية للتمويل	54
الفرع الثاني: المصادر الخارجية للتمويل	55
المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية	57
الفرع الأول: العقبات الاقتصادية	57
الفرع الثاني: العقبات الاجتماعية	59
الفرع الثالث: العقبات الحكومية	60
خلاصة	61
الفصل الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية	-
تمهيد	63
المبحث الأول :علاقة الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية	64

فهرس المحتويات

المطلب الأول: علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي	64
الفرع الأول: أسباب لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي	64
الفرع الثاني: اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي	66
الفرع الثالث: الاصلاحات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في الجزائر	67
المطلب الثاني: علاقة الجزائر بالبنك الدولي	72
الفرع الأول: انضمام الجزائر إلى البنك الدولي	72
الفرع الثاني: اتفاقيات الجزائر مع البنك الدولي	73
الفرع الثالث: المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي	75
المبحث الثاني: تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر 1990-2014	80
المطلب الأول: تطور المؤشرات الاقتصادية	80
الفرع الأول: تحليل الناتج المحلي الإجمالي	80
الفرع الثاني: اختبار الفروق بين المتوسطات لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية	82
المطلب الثاني: تطور المؤشرات الاجتماعية	83
الفرع الأول: مؤشرات صحية (عدد الأفراد لكل طبيب)	83
الفرع الثاني: مؤشرات تعليمية (نسبة التمدرس)	86
المطلب الثالث :تطور المؤشرات الهيكلية (البطالة)	88
خلاصة	92
خاتمة عامة	94

فهرس المحتويات

قائمة المراجع	99

قائمة الأشكال والجداول

1. قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الدول التي حظرت مؤتمر بروتن وودز	05
02	الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	40
03	القروض التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير للجزائر	78
04	تطور اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	80
05	تطور مؤشر أمل الحياة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	84
06	تطور نسب التمدرس خلال الفترة 1990-2014	86
07	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2014	89

2. قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	هيكل صندوق النقد الدولي حسب الوضع في أفريل 2016	10
02	يوضح بعض الحصص لأكبر الدول مساهمة في الصندوق	17
03	أكبر 10 بلدان مقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	34
04	يوضح المصادر المختلفة التنمية الاقتصادية	53
05	الحلقة المفرغة لتكوين رأس المال	57
06	تطور اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	80
07	تطور مؤشر أمل الحياة خلال الفترة 1990-2014	84

08	تطور نسب التمدرس في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	**87**
09	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	**89**

الملخص

أدت الأوضاع الاقتصادية والمالية عقب الحرب العالمية الثانية الى ضرورة وجود نظام عالمي يسير و ينظم العلاقات المالية الدولية ،مما أدى الى انشاء نظام مالي عالمي جديد ،و تجسد هذا في مؤتمر بروتن وودز عام 1944 وتم انشاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي كمؤسستين ماليتين دوليتين تعملان من أجل ضمان التوازن المالي في دول العالم وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك عن طريق تطبيق سياسات تهدف الى تصحيح الاختلالات مثل برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

ونتيجة الأزمة التي مرت بها الجزائر نهاية الثمانينات و تدهور وضعية الاقتصاد الجزائري ،قامت بمجموعة من الاصلاحات مدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية بهدف تصحيح الاختلالات التي عانت منها على مستوى اقتصادها الكلي.

و رغم النتائج الايجابية التي خلفتها هذه الاصلاحات في الجانب الاقتصادي إلا أنها أثرت سلبا على الجانب الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية

المؤسسات المالية الدولية ،التنمية الاقتصادية ،الاقتصاد الجزائري.

Résumé

Difficile situation économique et financière a abouti ,après la seconde guerre mondiale a la nécessité d'un système mondial et de réglementer les relations financières internationales , conduisant à la création d'un nouveau système financier mondial ,Et qui reflètent à la Conférence sur Bruton Woods en 1944 et créé le FMI et la Banque mondiale comme les institutions financières internationales travaillent afin d'assurer l'équilibre financier dans le monde et de parvenir à un développement économique des États membres, en mettant en œuvre des politiques visant à corriger les déséquilibres tels que l'ajustement structurel et de stabilisation des programmes.

À la suite de la crise vécue par l'Algérie, fin des années 1980 et la détérioration de l'état de l'économie algérienne a un ensemble de réformes soutenu par les institutions financières internationales en vue de corriger les déséquilibres dont souffre son niveau macroéconomique.

Malgré les résultats positifs de ces réformes sur le plan économique, il impact négatif sur le plan social.

Mot clés

Institutions financières internationales, Développement économique, Economie algérienne.

مقدمة عامة

إن الاحداث الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي بسبب التخفيض التنافسي لقيم عملات بعض البلدان الصناعية تسبب بتقلبات شديدة في اسعار الصرف كما عرفت هذه الفترة انهيار قاعدة الذهب ،و أمام هذه المشاكل الاقتصادية كان على دول العالم البحث عن حلول لمعالجة الوضع النقدي و المالي العالمي الصعب ،و كان هذا في مؤتمر بروتن وودز عام 1944 و الذي تمخض عنه انشاء مؤسستين ماليتين دوليتين هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي سهرا على سلامة الاقتصاد العالمي.

تعتبر هذه المؤسسات المالية مؤسسات فعالة دوليا باعتبار ان لها تأثير على الدول المتقدمة و المتخلفة على حد سواء، تعمل هذه المؤسسات على ادارة النظام النقدي و المالي الدوليين من خلال بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء و تعتمد في ذلك على برامج وسياسات بهدف تصحيح السياسة الاقتصادية لهذه الدول.

و تعد التنمية الاقتصادية أحد الاهداف التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها و ذلك بانتهاج برامج و سياسات اقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية و تحت اشرافها بشروط قد تكون قاسية على هذه الدول خاصة النامية منها خلال فترة محددة.

وقد عانت الجزائر وضعية اقتصادية صعبة بداية 1986 نتيجة الازمة التي مرت بها و كذلك ضعف النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات التضخم ما جعلها تنتهج سياسات تصحيحية على مستوى اقتصادها الكلي، وقد ساهمت المؤسسات المالية الدولية في علاج البعض من هذه الاختلالات في الاقتصاد الجزائري.

1. إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي لهذه الدراسة كالتالي:

كيف ساهمت المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

و لدراسة ما يتعلق بالموضوع قسمنا الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف كان تأثير الاصلاحات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر؟
- هل ساهمت سياسات المؤسسات المالية الدولية في تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية في الجزائر خلال فترة الاصلاحات؟
- هل كان للآليات المعتمدة من طرف المؤسسات المالية الدولية دور في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر؟

و بناءا على هذه الأسئلة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- عملت المؤسسات المالية الدولية على رفع و تحسين الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.
- أدت الاصلاحات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية إلى تحسن في مؤشرات الصحة والتعليم.
- عمدت السياسات المتبعة من طرف المؤسسات المالية الدولية إلى تخفيض معدلات البطالة في الجزائر

2. أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى:

- توضيح الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية على الاقتصاد العالمي و الوطني.
- التعرف على الاتفاقيات التي ربطت الجزائر بالمؤسسات الدولية.

- ابراز أهم السياسات الإصلاحية الدولية التي طبقت في الجزائر و تأثيرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

3. أهمية الدراسة:

يعتبر الموضوع ذو أهمية كبيرة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية وتساهم البرامج و السياسات المسطرة من طرف المؤسسات المالية الدولية في توجيه الاقتصاد الوطني و العمل على رفع معدلات النمو و إنجاح مجهود الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الظروف التي تمر بها الجزائر.

4. منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي : وذلك لمعرفة ظروف نشأة المؤسسات المالية الدولية و مختلف التطورات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية.
- المنهج الوصفي : و ذلك من خلال التعريف بماهية المؤسسات المالية الدولية و دورها و أهدافها والتعرف على هياكلها.
- المنهج التحليلي :من خلال التعرف على وضعية الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط في عقد الثمانيات ،و اضطرار الجزائر إلى الدخول في تجربة مع هذه المؤسسات من أجل الحصول على التمويل اللازم في إطار إصلاحات مشروطة.
- المنهج القياسي: وذلك في دراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية و معرفة تأثير الاصلاحات الاقتصادية عليها واستخدمنا في ذلك برنامج Spss9.

5. حدود الدراسة

لقد خصصنا ان تكون الدراسة في هذا البحث حول الجزائر أما في ما يخص الإطار الزمني فتمتد من 1990 إلى 2014 نظرا للتغيرات التي حدثت في الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة وانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

6. الدراسات السابقة

- برباص الطاهر ،اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص نقود و تمويل ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2008-2009 ،توصل الباحث من خلالها إلى جملة من النتائج أهمها أن إدارة كل من البنك والصندوق الدوليين لا زالتا تتأثران بنفوذ الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ،و أن تجارب التنمية في البلدان النامية التي مولتها مجموعة البنك العالمي قد أسفرت عن نتائج سلبية أهمها ارتفاع في مديونيتها الخارجية.
- ضيف أحمد ،أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود و مالية ،جامعة الجزائر،2014-2015،توصل إلى نتيجة أن السياسة المالية التقشفية المعتمدة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي بتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ،و سحب جزئي لدعم الأسعار الذي كان يقدم للمستهلكين في بعض السلع الضرورية ،بالإضافة إلى إصلاح النظام الضريبي ابتداء من سنة 1992 قد كانت لها آثار ايجابية منها تحسن أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية كالتضخم ،توازن الميزانية ،التوازن الخارجي...الخ باستثناء الآثار السلبية في الجانب الاجتماعي كارتفاع معدل البطالة وتفشي الفقر،وكذا الآثار السلبية التي خلفتها السياسة التقشفية على البنية التحتية وذلك بتوقف أغلب المشاريع الاستثمارية في البنى التحتية خلال تلك الفترة.

7. أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع، الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر و المتمثلة في تذبذب معدلات النمو وخضوعها إلى تغيرات أسعار البترول الدولية ،إضافة إلى توفر الجزائر على موارد مالية أخرى ضخمة يمكن استعمالها والاستفادة منها من أجل دعم النمو و تحقيق التنمية الاقتصادية.

8. هيكل الدراسة:

من أجل الاجابة عن الاشكالية و الأسئلة الفرعية ارتأينا إلى تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول، خصص الفصل الأول لتوضيح المفاهيم الأساسية حول المؤسسات المالية الدولية، تضمن المبحث الأول صندوق النقد الدولي و المبحث الثاني جاء تحت عنوان البنك العالمي للإنشاء والتعمير.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد تم عرض موضوع التنمية الاقتصادية، و تم تقسيمه الى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول مفاهيم أساسية للتنمية الاقتصادية أما المبحث الثاني فقد تم فيه عرض مراحل التنمية الاقتصادية و سياساتها إضافة إلى المبحث الثالث الذي كان يشمل مؤشرات التنمية الاقتصادية ،تمويلها وعقباتها.

أما عن الفصل الثالث فجاء معنونا بدور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر– في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، وتم تقسيمه إلى مبحثين ،المبحث الأول علاقة الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية أما المبحث الثاني فتحدث عن تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014.

المؤسسات المالية الدولية

تمهيد

المؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار والتنمية ،وهي مملوكة للدول الأعضاء بها ،وتعمل المؤسسات علي توفير التمويل ،والمعونة الفنية ،والمشورة في مجال السياسات ،والأبحاث ،وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية كما تعمل على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي ،ومن بين أهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة على نطاق واسع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

تعتبر المؤسسات المالية الدولية أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في العالم حيث يصل حجم الإقراض إلى ما بين 40 مليار و50 مليار دولار أمريكي سنويا توجه إلى الدول منخفضة الدخل ،كما تقوم هذه المؤسسات المالية الدولية بأدوار مختلفة تتمثل في توفير القروض ،والمنح للحكومات وذلك لصالح مشروعات محددة .

ولأن إشكالية البحث في هذا العمل تتمحور في دراسة الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية فإنه لا يغدو منطقيا التعرض لدراسة الموضوع دونما التطرق إلى هذه المؤسسات، أولها صندوق النقد الدولي و الثانية البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

سنحاول في هذا الفصل إبراز هاتين المؤسستين من خلال التعرض إلى :نشأتها، تعريفها أهدافها، مواردها، استخداماتها، هياكلها التنظيمية، وهذا ما سنتتبعه في هذا الفصل من خلال مبحثين، يتناول المبحث الأول صندوق النقد الدولي ,أما المبحث الثاني فيتناول البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي

تجدر الإشارة إلى أن تأسيس صندوق النقد الدولي كان نتيجة مؤتمر بروتن وودز في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944، تمخض عن اقتراح المشروع الأمريكي "وايت" مقابل المشروع الانجليزي الذي قدمه "كينز" و سنتعرض إلى الاقتراحين المذكورين و ذلك من خلال المطلب الأول أما المطلب الثاني فسوف نتعرض فيه إلى أهداف المؤسسة و وظائفها و كذا هيكلها التنظيمي، وفي المطلب الثالث سنتناول كل من موارد الصندوق و استخداماته

المطلب الأول: المفهوم و النشأة

نتناول في هذا المطلب فرعين الأول نقدم فيه مفهوم صندوق النقد الدولي أما الثاني فسنتناول فيه النشأة التاريخية لهذه المؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم صندوق النقد الدولي

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على انه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار و علاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء فيه[1].

وهو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات أنشأت بموجب معاهدة دولية (بروتن وودز) تولى وضع مواده ممثلون عن 45 دولة اشتركوا في مؤتمر عقد في بروتن وودز بولاية نيوهاميشير في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بين الأول و الثاني والعشرين من شهر تموز 1944 للإشراف على النظام العالمي الجديد[2].

[1] برباص الطاهر، **اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر –** رسالة ماجستير في االعلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص 6 .

[2] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ،المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر ة التوزيع ، الطبعة الاولى، لبنان، 2003، ص 176.

البلدان الأعضاء في الصندوق ارتفع عددها إلى 189 بلدا في أفريل 2016 بانضمام –ناورو– واجهت المهمة الصعبة المتمثلة في إنعاش النمو المحدود في فترة كانت محفوفة بعدم اليقين بشأن اقتصاد عالمي معقد[1].

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لصندوق النقد الدولي كالتالي:

يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة دولية أنشأت بموجب معاهدة دولية عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي والسعي إلى استقرار النظام النقدي الدولي بالإضافة إلى أنه يعمل على مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة ما يتعرضون له من مشاكل تخص ميزان المدفوعات أو على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال توفير موارد الصندوق لهذه الدول وتبني سياسات و برامج خاصة بالتصحيح والتثبيت الهيكلي.

الفرع الثاني: نشأة صندوق النقد الدولي

على اثر الاضطرابات التي سادت نظام النقد الدولي خلال فترة الحرب العالمية الثانية و قبلها ، أجمعت الدول رأيها على تسليم أمرها إلى منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على تغيير أسعار صرف عملات الدول.

و قد كان مؤتمر بروتن وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 1944 الذي يعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية قد وضع حجر الأساس للتعاون فيما بين الدول لحل مشاكل النقد العالمية[2].

وقد حضرته 44 دولة وهي على النحو التالي:

[1] http://www.imf.org/05/02/2017

[2] حامد نور الدين، **عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وآثارها على مديونية الدول النامية**، ، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،الأردن ، 2016، ص 73.

الجدول (1): الدول التي حظرت مؤتمر بروتن وودز

1	**استراليا**	**12**	**الاكواتور**	**23**	**ايران**	**34**	**البيرو**
2	بلجيكا	**13**	مصر	**24**	ايسلاندا	**35**	الفليبين
3	بوليفيا	**14**	و.م.أ	**25**	ليبيريا	**36**	بولونيا
4	كندا	**15**	اثيوبيا	**26**	ليكسومبورغ	**37**	بريطانيا
5	الشيلي	**16**	فرنسا	**27**	المكسيك	**38**	السلفادور
6	الصين	**17**	اليونان	**28**	زيلاندا الجديدة	**39**	تشيكوسلوفاكيا
7	كولومبيا	**18**	غواتيمالا	**29**	نيكاراغو	**40**	افريقيا الجنوبية
8	كوستاريكا	**19**	هايتي	**30**	النرويج	**41**	الاتحاد السوفياتي
9	كوبا	**20**	الهندوراس	**31**	بنما	**42**	الأرغواي
10	الدنمارك	**21**	الهند	**32**	البرغواي	**43**	فنزويلا
11	الدومينيكان	**22**	العراق	**33**	هولندا	**44**	يوغسلافيا

المصدر: حامد نور الدين، **عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وآثارها على مديونية الدول النامية**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،الأردن ، 2016، ص 73

إن الدول الرأسمالية حاولت البحث عن تنظيمات جديدة – حتى قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية رسميا – من أجل ضمان استقرار النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، حيث شهدت هذه المرحلة فعليا نشأة المنظمات الدولية ذات الأهمية في هذا الصدد، ففي أوائل ابريل 1943 قدمت خطتان من جانب كل من انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية ، الأولى من طرف اللورد كينز البريطاني، أما الأخرى فقدمها هوايت الأمريكي،

حيث دعيت الدول المتحالفة إلى الاجتماع في بروتن وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في 4 يوليو 1944 لمناقشتها[1].

أولا: المشروع الانجليزي(جون مينارد كينز)

لم يعد مخطط كينز خصيصا لمؤتمر بروتن وودز بل كان مشروع اقترح سنة 1943، حيث قدمه كورفه عمل يرسم فيها الإطار الذي من خلاله يمكن قيام نظام نقدي دولي، ولقد تمحور هذا المخطط حول فكرة جوهرية مفادها تكوين اتحاد مقاصة دولي، وبعبارة أخرى تمثل الفكرة دعوة صريحة لإنشاء بنك مركزي دولي للاحتياط، وعليه فإنه يقترح منظمة عالمية للمدفوعات الدولية تجنب الدول من اللجوء نحو سياسة الانكماش ... ،وعليه فإن الذهب لا يمكن اعتباره الحل الأمثل، لاسيما إذا كانت الدولة تتمتع بفائض كبير يمكنها من جلب هذا المعدن[2].

وعليه فإن مخطط كينز يتضمن العناصر التالية:

1- إنشاء عملة دولية جديدة:

إن الذي يفترضه الاقتصادي كينز هو إنشاء مصرف مركزي دولي بكل معنى الكلمة يتمتع بواسطة إدارته بسلطات على الأنظمة النقدية للدول الأعضاء و أن هذا المصدر يصدر وحدة نقدية دولية تعرف بأنها ذات وزن ذهبي معين و نحسب بها كافة العمليات المذكورة، وأطلق كينز على هذه العملة اسم (بانكور) (BANCOR) و الغاية من هذه التسمية هي الربط بين كلمتي مصرف و ذهب.

2- تطبيق نظام معدل صرف ثابت:

بحيث يصبح البانكور القاسم المشترك لكل العملات بما فيها عملة الدولة ذات الاقتصاد المهيمن والتي لا تتمتع – في إطار هذا المخطط – بقانون خاص أو امتياز، تتفرد به عن باقي الدول.

[1] برباص الطاهر، مرجع سابق، ص 4
[2] حامد نور الدين، مرجع سابق، ص ص 74-75

و من الملاحظ أن الأسس التي قام عليها هذا المشروع كانت تخدم المصالح الخاصة لإنجلترا، وتتجاوب مع أهدافها التي ترمي إلى تحقيقها بإقامة هذا النظام الجديد، حيث كانت انجلترا تسعى لتحقيق ما يلي:

- إيجاد الكيفية المناسبة التي تسمح بالحصول على كمية كبيرة من الدولارات لإعادة بناء الاقتصاد و تصحيح العجز الكبير في ميزان المدفوعات.
- استخدام السياسة النقدية بحرية تامة دون القبول بفرض قيود معينة.
- تقوية مركز الإسترليني، وبشكل خاص مقابل الدولار، مع تمكين (لندن) من القيام بدورها كسوق نقدية متطورة.

ثانيا: المشروع الأمريكي (هاري وايت)

إن المخطط الأمريكي كان أقل دعما لفكرة الاقتصاد الموجه بالمقارنة مع المشروع الانجليزي، يقترح هذا المخطط إنشاء وحدة نقدية دولية : ال (أونيتاس) (UNITAS) تتحدد قسمتها إلى الذهب لكن بمعدل ثابت لا يمكن تغييره، كما أن مخطط (وايت) قد اهتم بتوازن ميزان المدفوعات أكثر من اهتمامه بالمشاكل التجارية و عمليات المقاص لذلك كان يقترح إنشاء (صندوق تسوية مبادلات العملات) الذي يعتبر جهاز مكلف بتثبيت أسعار العملات الأجنبية بالنسبة إلى الوحدة النقدية الحسابية ال(اونيتاس)، وليس مركزا للمقاص كما اقترح كينز[1].

وتضمنت خطة وايت إنشاء صندوق دولي يعمل على استقرار سعر الصرف ، هذا الصندوق تكون موارده عبارة عن مجموعة من الأسهم تقدمها الدول الأعضاء فيه ، وتتحدد لكل دولة حصة على أساس تجارتها الخارجية ومقدار احتياطاتها من الذهب و حجم دخلها القومي، وفي مقابل ذلك يحق لكل دولة وقت الحاجة أن

[1] حامد نور الدين، مرجع سابق، ص 76.

تلجأ لموارد الصندوق و لكن في حدود مبلغ حصتها للحصول على العملات الأجنبية لمعالجة الخلل في ميزان مدفوعاتها[1].

ولا يمكن تغيير سعر صرف العملة الوطنية إلا بموافقة أغلبية كبيرة في هذا الصندوق حيث يؤخذ بمبدأ التصويت المرجح، ويتم فتح مجموعة من الحسابات في الصندوق منها ما هو دائن و منها ما هو مدين تقيد فها الأرصدة ب ال (أونيتاس)، وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بإلغاء كافة قيود الرقابة على الصرف إلا فيما يتعلق بحركات رؤوس الأموال، وكذلك كافة الإجراءات التمييزية الأخرى في مجال التجارة الدولية[2].

في نهاية المناقشات أخد بالاقتراح الأمريكي، ذلك لأنه كان هو المسيطر على المباحثات و كانت هي الدولة التي كان بقدورها تقديم السيولة اللازمة لتوازن و تعديل موازين المدفوعات، و أنشئ صندوق النقد الدولي، ووقعت أغلبية كافية من الدول الأعضاء كانت تمتلك نسبة 65% من مجموع الحصص في الصندوق على مواد الاتفاق يوم 1945/12/27 ، وعقد محافظو الصندوق أول اجتماع لهم في مدينة سافانا (جورجيا/ أمريكا) في مارس 1946 ، وأصبحت الاتفاقية نافذة المفعول و اختير كاميل جات أول مدير للصندوق، وبلغت قيمة الحصص الأولى للصندوق 4.7 مليار دولار[3].

و يضم الصندوق أعضاء أصليين، وهي الدول التي حضرت مؤتمر بروتن وودز، والتي قامت بإيداع الوثائق الرسمية، الخاصة بالانضمام إلى الصندوق، حتى نهاية عام 1964، أما الدول التي انضمت إلى الصندوق بعد هذا التاريخ فلا تعتبر من الأعضاء الأصليين[4].

[1] كريمة محمد زكي، **اثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي** ، منشأة المعارف، الطبعة الأولى الإسكندرية، 2004، ص ص 19–20.
[2] نفس المرجع، ص 20.
[3] ميثم عجام، **التمويل الدولي**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 172.
[4] نفس المرجع، ص 173.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي، أهدافه ووظائفه

سنتعرض في هذا المطلب إلى هيكل صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى التعرف على أهدافه و والوظائف المكلف بها.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

لقد ورد في القانون الأساسي تعريفا شاملا للصندوق : "فهو عبارة عن مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل على تقديم المساعدة في حل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه، وبذلك فإن الصندوق يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول[1].

و لذلك فمثله مثل باقي المؤسسات الدولية فهو يتشكل من أجهزة وهياكل مختلفة لتسيير شؤونه، وهي كالتالي:

[1] حامد نور الدين، مرجع سابق، ص 85.

الشكل رقم (01):هيكل صندوق النقد الدولي حسب الوضع في أفريل 2016

المصدر : http://www.imf.org/05/02/2017

أولا: مجلس المحافظين: يمثل جهاز السلطة العليا للصندوق، الذي يجتمع سنويا بهدف التشاور بشأن النظام النقدي العالمي، ويمثل كل عضو في المجلس بمحافظ واحد يعاونه محافظ مناوب، وعادة ما يكون المحافظون ونوابهم من وزراء المالية أو محافظي البنوك المركزية و تساعدهم في ذلك لجنتين هما[1]:

1. اللجنة المؤقتة: أنشأت في عام 1974 لتقديم المشورة إلى مجلس محافظي الصندوق في شؤون الإشراف على إدارة وتعديل النظام النقدي الدولي والتصدي للتقلبات التي تهدده.
2. لجنة التنمية: وهي اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي و الصندوق، وتعني بنقل الموارد الفعلية إلى الدول النامية. أنشأت في عام 1974 وتتكون من 24 عضو هم وزراء المالية يمثلون أعضاء في مجلس المدراء التنفيذيين المعنيين للبنك و الصندوق.

ثانيا: المجلس التنفيذي: يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية للصندوق والتي بيدها مسؤولية اتخاذ القرارات. ويتكون المجلس من 24 مديرا تنفيذيا، ويضم 05 أعضاء دائمين أصحاب أكبر خمس مساهمات وهم الو.م.أ، اليابان، وألمانيا، فرنسا، والمملكة المتحدة، ويتم تخصيص ثلاث مقاعد أخرى إلى كل من روسيا،الصين والمملكة العربية السعودية، وباقي الأعضاء يتم انتخابهم، ويجتمع المجلس عادة ثلاث مرات أسبوعيا للإشراف على السياسات التي تصنعها الحكومات الأعضاء، وغالبا ما يتم اتخاذ القرار بالمجلس بالإجماع[2].

ثالثا: مدير الصندوق: من واجبات المحافظين تعيين مديرا للصندوق ونائبا له على أن يكون هذا النائب أمريكي الجنسية، ومن شروط اختيار مدير الصندوق أن يكون ذو خبرة واسعة في المجالات المالية و المصرفية، ولا يجوز أن يكون مدير البنك محافظا، أو مديرا تنفيذيا، علما أن مدة عقد المدير هي خمس سنوات. ومن أهم أعمال مدير الصندوق ما يلي[3]:

[1] عرفان تقي الدين، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص ص 289-290 .
[2] سليمان حميد الصوفي، **التمويل الدولي و التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،شعبة نقود ومالية، جامعة 08 ماي 45 قالمة، الجزائر، 2006، ص ص 46- 47.
[3] ميثم عجام،مرجع سابق،ص 196.

- التنسيق بين مجلس المديرين التنفيذيين و مجلس المحافظين والدول الأعضاء في الصندوق و المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.
- إدارة أعمال الصندوق كرئيس لهيئة الموظفين و الخبراء بالصندوق.
- تنفيذ توجيهات مجلس المديرين التنفيذيين الذي يرأسه هو أيضا.

رابعا: هيئة موظفي الصندوق: يعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلد و يشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا و يضم الصندوق 22 إدارة و مكتبا يرأسها مديرون مسئولون أمام المدير العام و معظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن العاصمة وإن كان 80 ممثلا مقيما للصندوق في البلدان الأعضاء للمساعدة في تقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية، وللصندوق مكاتب في باريس و طوكيو للاتصال بالمؤسسات الدولية و الإقليمية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني كما أن له مكاتب في نيويورك و جنيف هدفها الأساسي الاتصال بالهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة[1].

خامسا: مجموعات و لجان صندوق النقد الدولي: وتتكون مما يلي[2]:

1. **مجموعة العشرة(10):** أسست سنة 1961 وهي مكونة من 10 دول مصنعة مشاركة في الاتفاقيات العامة للإقراض، بالإضافة إلى سويسرا و البلدان المعينة هي: بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، ايطاليا ، اليابان، البلدان المنخفضة، ألمانيا، انجلترا، السويد.
2. **مجموعة الأربعة و العشرين(24):** تأسست في فيفري 1972 و هذا تنفيذا لقرار مجموعة 77 في اجتماع ليما وهي متكونة من ممثلين لثمانية دول من إفريقيا وأمريكا اللاتينية واسيا ومهمتها إصدار توصيات لتطوير الأنظمة النقدية الدولية

[1] برباص الطاهر، مرجع سابق، ص 34.
[2] حامد نور الدين، مرجع سابق، ص ص 88- 89.

3. **لجنـة العشـرين(20):** تأسست من طرف مجلس الحكام استنادا إلـى القرار المتخذ من طرف مجلس الإدارة فـي جويليـة 1772، وتسـميتها الحقيقيـة التـي وضـعت مـن طـرف مجلـس إدارة الصـندوق هـي " اللجنة الخاصة لمجلس الحكام لإصلاح النظام النقدي الدولي والتساؤلات المترابطة"، وهذه الخصوصية تعنـي أنهـا تتعلـق فقـط بحالـة معطـاة فهـي هيئـة مؤقتـة مكونـة لمهمـة محـددة يجـب تنفيـذها فـي آجـال مضبوطة.
4. **لجنة نواب مجلس الحكام:** تأسست في 02 أكتوبر 1974 بقرار من مجلس الحكام للصندوق، وبتطبيق الترتيبات المحتواة في نظرتها العامة لإصلاح النظام النقدي الدولي المعد في جوان 1974 من طرف لجنة العشرين ، ولجنة النواب متكونة من 22 عضو يكونون وزراء أو محافظي البنوك المركزية أو أفراد من نفس المستوى، ويجتمعون مرتين في السنة
5. **لجنـة التنميـة:** وتسمى رسميا " اللجنة الوزارية المقترنة بمجلس الحكام و البنك و الصندوق، من أجل تحويل موارد حقيقية للبلدان النامية ". وهذه اللجنة أسست في أكتوبر 1974 وهي تتكون من مدير البنك و من مدير الصندوق ومن الوزراء ومن أفراد نفس المستوى.

وتجتمع في نفس الوقت الذي تجتمع فيه لجنة النواب وهذا بطلب من سكرتيرها الخاص و المراجع من ظرف مجلس الإدارة للصندوق و البنك و دورها باستمرار هو دراسة تطور التنمية الدولية و إبداء رأيها في كل ما يرتبط بانتقال الموارد إلى البلدان النامية .

الفرع الثاني: أهداف صندوق النقد الدولي

الهدف الأساسي للصندوق هو تحقيق التعاون الدولي في الحقل الخاص بالنقود للتخلص من القيود على الصرف الأجنبي كي تستقر أسعار الصرف، وبذلك يمكن الموافقة على قبول عملات الدول الأعضاء في المدفوعات فيما بينها. وقد اتفق على أن تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بسعر الصرف المحدد لعملتها ولا

تسمح بتقلبات هذا السعر إلا في حدود +/− 1%، و يختص الصندوق بتقديم القروض إلى الدول الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات وبذلك يعمل على استقرار أسعار الصرف[1].

وبناءا على ذلك تتمثل أهم أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي[2]:

1. تشجيع التعاون النقدي الدولي: عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تعمل على تنسيق حل مشاكل النقد العالمية.
2. تسيير نمو التجارة الدولية: و العمل على تنمية الموارد المالية لجميع الدول الأعضاء وإلغاء القيود على العملات الأجنبية في عمليات التجارة، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل الحقيقي و المحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.
3. تحقيق استقرار أسعار الصرف: بمكافحة عمليات المنافسة بين الأعضاء في أسعار الصرف، والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
4. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف: فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء ،وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف و المعرقلة لنمو التجارة العالمية، وهذا من شأنه التيسير على الأعضاء في عقد الصفقات النقدية بينهم.
5. وضع نظام يعمل على مساعدة الدول الأعضاء في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

[1] السيد محمد أمين السريتي،**التجارة الخارجية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2009، ص 344.
[2] نفس المرجع، ص ص 346- 347.

الفرع الثالث: وظائف صندوق النقد الدولي

وفقا لاتفاقية التأسيس، يتولى الصندوق تنفيذ المهام التالية[1]:

1. تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال المشورة التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء في مجال رسم السياسات الاقتصادية و المالية وتنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى.
2. تقديم التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء اعتمادا على آليات ائتمان بغية إعطاء هؤلاء فرصة لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتهم بدلا من اتخاذ الإجراءات التي قد تلد اختلالات اقتصاديات و اجتماعية كبيرة.
3. إضافة إلى ذلك يقدم الصندوق مساعدات فنية كبيرة في مجالات عمل البنوك المركزية ومحاسبة موازين المدفوعات، والضرائب... وغيرها، كما يوفر تدريبا متقدما للعاملين في المجالات المذكورة في الدول الأعضاء من خلال معهد الصندوق.

وفي ضوء ذلك، فإن الصندوق يقوم بالوظائف الرئيسية التالية:

- الوظيفة التنظيمية: وتعنى بسن القوانين والأنظمة لتحقيق الأغراض الانفة الذكر
- الوظيفة المالية: تتم من خلال إدارة القروض القصيرة الأجل المتاحة للدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات (حالات العجز) في موازين مدفوعاتها.
- الوظيفة الاستشارية أي تقيم المشورات الاقتصادية و المساعدات الفنية للدول الأعضاء. حيث يشارك الصندوق يشكل عميق في سياسات الأعضاء المؤثرة بالتبعية على قيم عملاتها، إضافة إلى تقييم الأداء الاقتصادي لكل عضو بما يعرف في لغة الصندوق بالرقابة وهكذا جعلت هذه الوظائف للصندوق ليكون المركز الأول للتعاون الاقتصادي و المالي الدوليين.

[1] عرفان تقي الدين، مرجع سابق، ص 276- 278.

المطلب الثالث: موارد و استخدامات صندوق النقد الدولي

سنتعرض في هذا المطلب إلى موارد صندوق النقد الدولي و استخداماته.

الفرع الأول: موارد صندوق النقد الدولي

يعتمد الصندوق على مصادر رئيسية لتمويل موارده المتاحة و هي:

أولا: الاكتتاب (حصة الدول الأعضاء)

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص(أو رأس المال) التي تسددها الدول عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المنشورات الدورية التي تزاد فيها الحصص وتدفع الدول 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بالذهب أو بإحدى العملات الرئيسية مثل الدولار الأمريكي أو الين الياباني ويمكن للصندوق أن يطلب المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة، والهدف من الحصص عموما هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم الدولة العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق[1].

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد في العالم وتساهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص أما سيشيل أصغر اقتصاد في العالم فتساهم بحصة مقدارها 0.004% وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشرة) في يناير 1999، فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي (لأول مرة منذ عام 1990) بمقدار 45% تقريبا لتبلغ 212 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 290 مليار دولار أمريكي)[2].

[1] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي** ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص ص 166 -167.
[2] نفس المرجع، ص 167.

و الشكل (2): يوضح بعض الحصص لأكبر الدول مساهمة في الصندوق

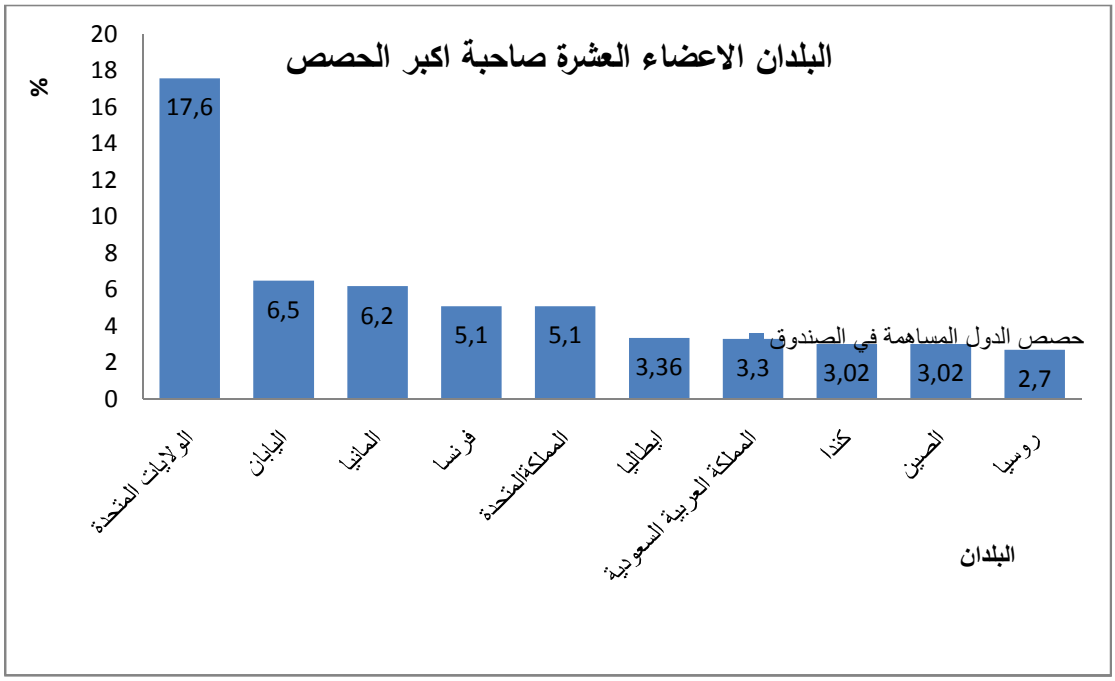

المصدر: سالم رشدي سيد، إدارة التمويل الدولي، أسسه ونظرياته، ، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان، 2015، ص 146.

ثانيا: الاقتراض

نصت الأنظمة الأساسية لصندوق النقد الدولي على أنه يمكن للصندوق– عندما تصبح موجوداته من عملة دولة ما غير كافية– إجراء قرض لدى هذه الدولة، ففي عام 1961 بناء على الاتفاقات بين الدول الأعضاء (نتيجة للمفاوضات ضمن مجموعة العشرة) تم اتخاذ إجراء خاص تحت تسمية (الاتفاقات العامة للقرض) من أجل تزويد الصندوق عند الحاجة بسيولات إضافية من عملات الدول الأكثر استعمالا، و حدد المبلغ الإجمالي لهذه الاتفاقات ب 6 مليارات من حقوق السحب الخاصة[1].

[1] حامد نور الدين، مرجع سابق، ص ص 90- 91.

ثالثا: الموارد الأخرى

تتكون هذه الموارد من الاحتياطات التي ينشئها الصندوق من الإيرادات التي يحصل عليها من جراء تقديم القروض للدول الأعضاء، حيث يسعى الصندوق في كل سنة مالية إلى تحقيق دخل صافي و ايجابي يضيفه إلى احتياطاته بعد تغطية نفقاته و دفع تعويضات إلى الأعضاء الدائنة بشان استخدام عملاتها، وتؤخذ في الاعتبار عند استعراض الدخل في الصندوق معدل الرسم على استخدام موارده، و التطورات التي تؤثر في تكلفة هذه الموارد واستخدامها بما في ذلك النتائج المالية للالتزامات المالية المتأخر تسديدها للصندوق، وقد اتخذ الصندوق إجراءات و تدابير عديدة لتدعيم وضعه المالي لمواجهة نتائج الالتزامات المتأخر تسديدها[1].

الفرع الثاني: استخدامات صندوق النقد الدولي:

إن فلسفة الصندوق هي توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات و ذلك حتى لا تلجأ تلك الدول إلى إجراءات من شأنها التأثير سلبا على باقي الدول الأعضاء مثل الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقييد التجارة الدولية[2].

وقد تغيرت مسؤولية الصندوق من مجرد الإشراف على نظام المدفوعات و أسعار الصرف ومواجهة العجز المؤقت في موازين المدفوعات إلى مساعدة الدول الأعضاء في التغلب على مشاكل الإصلاح الهيكلي[3].

وفيما يلي التسهيلات التي يقدمها الصندوق[4] :

[1] نفس المرجع، ص 91.
[2] شقيري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،عمان، 2012، ص 224.
[3] نفس المرجع، ص 225.
[4] طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص ص 155 – 157.

أولا: اتفاقات المساندة

وتمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق و يعتبر اتفاق المساندة بمثابة تأكيد للدولة العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين وعلى فترة تتراوح بين 12 و 18 شهرا في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

ثانيا: تسهيل الصندوق الممتد

الدعم الذي يقدمه الصندوق للدول الأعضاء طبقا لتسهيل الصندوق الممتد بمثابة تأكيد للدولة العضو أنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربع سنوات لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

ثالثا: تسهيل النمو و الحد من الفقر

هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر الدول الأعضاء التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من مبيعات الذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض و المنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهاذ الغرض.

رابعا: تسهيل الاحتياطي التكميلي

هو تسهيل يوفر تمويلا قصير الأجل للدول الأعضاء التي تعاني مشاكل استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ و مثير للاضطرابات تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

خامسا: مساعدات الائتمان الطارئ

هي مساعدات وقائية تمكن الدول الأعضاء التي تقوم بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطرابات بسبب امتداد عدوى المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها الدولة من الدول الأخرى.

سادسا: مساعدات الطوارئ

استحدثت لمساعدة الدول في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجأة التي لا يمكن التنبؤ بها وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدات في عام 1995 لتغطية مواقف معينة للدول الأعضاء مثل تعرضها لصراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدرتها الإدارية و المؤسسية.

المبحث الثاني: البنك الدولي للإنشاء و التعمير

ينظر للبنك الدولي دائما على أنه المؤسسة الاقتصادية التوأم لصندوق النقد الدولي والذي أنشئ في إطار تكون النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لاتفاقية بروتن وودز من منظور الحاجة إلى مؤسسة اقتصادية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكمل عمل الصندوق.

المطلب الأول: التعريف و النشأة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف البنك الدولي في الفرع الأول و نشأته من خلال الفرع الثاني

الفرع الأول: تعريف البنك الدولي

هو الاسم الشائع الذي يستخدم لوصف البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المؤسسة الدولية للتنمية، وتوفر هاتان المنظمتان قروضا منخفضة الفائدة و ائتمانات معافاة من الفائدة و منحا للبلدان النامية[1].

وهو أحد منظمات اتفاقية بروتن وودز الذي انشأ من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية، و تظهر هذه المهمة من الاسم الرسمي لهذا البنك وهو البنك الدولي للإنشاء و التعمير[2].

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو المؤسسة الأصلية للبنك الدولي، وهو يعمل بشكل وثيق مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان النامية على الحد من الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الازدهار والرخاء، وتعود ملكيته إلى حكومات البلدان الأعضاء به وعددها 189 والتي يمثلها مجلس للمديرين التنفيذيين مؤلف من 25 مديرا تنفيذيا منهم 5 معينون و 20 منتخبون[3].

وكتعريف شامل يمكن القول:

---

[1] محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية**، دار كنوز المعرفة، عمان، 2009، ص 228.
[2] شقيري نوري موسى و اخرون، مرجع سابق، ص 231.
[3] http: //www.worldbank.org/04/02/2017.

إن البنك العالمي للإنشاء و التعمير هو المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي و الاهتمام بتطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية و الاستثمارات و سياسات الإصلاح الهيكلي و سياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص ،و كذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال[1].

الفرع الثاني: نشأة البنك الدولي

السبب الذي استدعى إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير هو أنه لم تكن محاولة تنظيم الشؤون النقدية في عالم ما بعد الحرب عن طريق إنشاء صندوق النقد الدولي كافية لحل المشكلات الاقتصادية العالمية وبصفة خاصة مشكلات إعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية التي خربتها الحرب ثم مشكلات تعمير ذلك العدد الضخم من البلاد المتأخرة الفقيرة و تنميتها[2].

يكمل البنك الدولي مهام صندوق النقد الدولي حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة إلا انه يشترط بالنسبة لعمليات التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي الشغل الشاغل للصندوق أي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الميزانية وتصحيح سعر الصرف باعتبارها شروط تمهيدية لكي تنجح عمليات التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل ومن هنا تتضح العلاقة بين صندوق النقد الدولي و البنك العامي للإنشاء و التعمير ،وقد برزت فكرة إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير من هذا المنطق حيث أن صندوق النقد الدولي لا يمكن أن يقوم بواجبه على نحو فعال إذا لم تكن هناك قروض طويلة الأجل للمساهمة في تنمية الدول التي دمرتها الحرب أو التي يعاني اقتصادها من الكساد ولذلك ركز نشاطه في المراحل الأولى على الدول

[1] حامد نور الدين، مرجع سابق، ص 127.
[2] برباص الطاهر، مرجع سابق، ص 56.

المتقدمة وخاصة الأوروبية للمساهمة في إعادة بناء اقتصادها وعندما انتهى من ذلك ركز نشاطه بعد ذلك إلى الوقت الحاضر على تمويل التنمية في الدول النامية[1].

وبالتالي تم الاتفاق على مشروع إنشائه في جويلية 1944 و عقد الاجتماع الافتتاحي لمحافظي البنك في الفترة من 8 إلى 14 مارس 1946 في مدينة سافانا الأمريكية وبدأ أعماله رسميا في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 جوان 1946 باعتباره مؤسسة اقتصادية متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة والتي تعمل في مجال الإقراض طويل الأجل لأغراض إعادة التعمير و التنمية سواء للدول المتقدمة وبعد ذلك للدول النامية الأعضاء، ليكون أول مؤسسة اقتصادية عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية[2].

المطلب الثاني: أهداف و مهام البنك العالمي للإنشاء و التعمير

يندرج تحت هذا المطلب فرعين الأول نتناول الأهداف و الثاني نقدم فيه مهام البنك الدولي للإنشاء و التعمير

الفرع الأول: أهداف البنك العالمي للإنشاء و التعمير

يمكن تلخيص أهداف البنك العالمي للإنشاء والتعمير فيما يلي[3]:

1. المساعدة على إعادة اعمار الاقتصاديات الغربية و اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وذلك باستثمار الأموال في أغراض إنتاجية بحتة.
2. تقديم القروض والتسهيلات المالية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية بهدف تنمية اقتصادياتها والمناطق المتخلفة فيها
3. تشجيع وتنمية الاستثمارات الأجنبية طويلة الأمد في الدول النامية
4. تقديم التسهيلات المالية من موارده الخاصة، أو من مصادر أخرى بشروط مناسبة بغية تحقيق أهداف إنتاجية حقيقية .

[1] حامد نور الدين، مرجع سابق، ص 127.
[2] نفس المرجع، ص 127.
[3] ميثم عجام، مرجع سابق، ص ص 264- 265.

5. توسيع وتنظيم التبادل التجاري الدولي طويل الأمد مع ضرورة المحافظة على توازن ميزان المدفوعات وذلك بواسطة تنمية الموارد الإنتاجية ورفع معدلات الإنتاج والإنتاجية لتحقيق مستويات معيشة عالية للدول الأعضاء.

6. تنمية الاستثمارات الدولية، شريطة عدم التأثير على الأوضاع الاقتصادية للدول المجاورة الأعضاء في البنك العالمي للإنشاء والتعمير.

7. الهدف الأساسي – ولكن غير معلن – هو حماية مصالح و أموال أعضائه الرئيسيين من الدول الصناعية الغنية ومن أجل ذلك فإن القروض لا تمنح إلا لتلك الدول السائرة في ركابها وبغض النظر عن مدى نجاح الاستثمارات.

الفرع الثاني: مهام البنك العالمي للإنشاء والتعمير

يقوم البنك العالمي للإنشاء والتعمير بالعديد من المهام منها[1]:

1. يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير حلولا مالية مبتكرة بما في ذلك الأدوات والمنتجات المالية(القروض والضمانات ومنتجات إدارة المخاطر) والمعرفة والخدمات الاستشارية (شاملة على أساس استرداد التكاليف) لحكومات البلدان الأعضاء على الصعيدين الوطني وغير الوطني.

2. يمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير المشاريع في جميع القطاعات، ويقدم المساندات الفنية والخبرات المتخصصة في مختلف مراحل المشروع.

3. تساعد المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها البنك العالمي للإنشاء والتعمير البلدان الأعضاء على بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات، وذلك عن طريق تسهيل حصولها على الأدوات و المنتجات التي تخفف الأثر السلبي لتقلب أسعار صرف العملات، ومعدلات الفائدة وأسعار المنتجات الأولية والكوارث الطبيعية والظروف المناخية القاسية.

[1] http: //www.worldbank.org/04/02/2017.

4. بخلاف الإقراض التجاري فإن تمويل مشاريع الاستثمار الذي يقدمه البنك لا يزود البلدان المقترضة بالموارد التمويلية التي تمس الحاجة إليها فحسب ولكنه أيضا يعتبر أداة مهمة لنقل المعارف العالمية والمساعدات الفنية

5. تساعد الخدمات الاستشارية في مجال إدارة الديون والأصول العامة الحكومات ومؤسسات القطاعات الرسمية و المنظمات الإنمائية على بناء القدرات المؤسسية لحماية الموارد المالية وزيادتها.

6. يساند البنك العالمي للإنشاء والتعمير جهود الحكومات الرامية لتدعيم ليس فقط الشؤون المالية العامة، ولكن أيضا لتحسين مناخ الاستثمار، ومعالجة الاختناقات التي تعوق تقديم الخدمات، وغير ذلك من التدابير التي تتخذها على صعيدي السياسات والمؤسسات.

المطلب الثالث: هيكل البنك العالمي للإنشاء والتعمير والمؤسسات المساعدة له

يتكون هذا المطلب من جزأين أساسيين هما الهيكل التنظيمي للبنك و المؤسسات المساعدة له نستعرضهم فيما يلي :

الفرع الأول: هيكل البنك العالمي للإنشاء والتعمير

يتكون المجلس الإداري للبنك من[1]:

أولا: مجلس المحافظين

الذي يشرف على إدارة البنك وتقوم كل دولة عضو في البنك بتعيين محافظ ونائب محافظ لمدة خمسة سنوات ليمثل العضو في اجتماعات المجلس الذي يجتمع مرة سنة، ويتولى مجلس المحافظين الذين تعينهم الدول الأعضاء (كل دولة تعين محافظ و مناوب لمدة خمس سنوات) مهام الإدارة العليا للبنك ومن بينها زيادة رأس مال البنك والنظر في قبول طلبات العضوية الجديدة التي تقدمها الدول.

[1] برباص الطاهر، مرجع سابق، ص 58.

ثانيا: المدراء التنفيذيين

يعتبر مجلس المديرين التنفيذيين مسؤول عن تسيير العمليات العامة للبنك الدولي ويؤدي المديرون التنفيذيون واجباتهم بموجب السلطة المخولة من مجلس المحافظين، ويعين خمسة من المديرين التنفيذيين البالغ عددهم 24 مديرا من قبل الأعضاء الخمسة التي تملك اكبر عدد من أسهم رأس المال أما الباقون فتنتخبهم الدول الأعضاء الأخرى، ويذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر المساهمين بلا منازع بنصيب 16.41% يليها كل من اليابان 7.87% وألمانيا 4.49% والمملكة المتحدة 4.31% وفرنسا أما بقية الأسهم فتوزع على البلدان الأعضاء الأخرى ومن مهام مجلس المديرين التنفيذيين النظر في الاقتراحات التي يقدمها رئيس البنك، ولقد فوض مجلس المحافظين الكثير من اختصاصاته إلى مجلس المديرين التنفيذيين ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة كل شهر.

ثالثا: رئيس البنك

يمثل رئيس مجلس الإدارة و جرى العرف أن يكون مواطنا أمريكيا يقوم بترشيحه الرئيس الأمريكي ويتم التصويت على الموافقة عليه بواسطة مجلس المديرين التنفيذيين الذي ينتخبه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ويتولى رئيس البنك رئاسة مجلس المديرين التنفيذيين، كما أنه يرأس أيضا باقي المؤسسات الخمس المكونة لمجموعة البنك الدولي، ورئيس البنك الدولي الحالي هو عالم الاقتصاد الأمريكي روبرت ب.زوليك وهو الرئيس الحادي عشر في تاريخ البنك، ورئيس البنك الدولي يقع إداريا في الترتيب الثالث من أعلى قمة الهرم الإداري حيث يأتي مباشرة في سلم الترتيب بعد مجلس المحافظين و مجلس المديرين التنفيذيين حيث يقع منصبه أعلى الهرم البيروقراطي لعدد كبير من الأقسام والإدارات الفنية والإدارية التي تساعده في تسيير أمور العمل اليومي في مقر البنك وفي المقار والمكاتب المنتشرة في دول العالم[1].

رابعا: الموظفون

[1] سمير عباس، **البنك الدولي وصراع الإرادات** ،مصر العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،القاهرة، 2013، ص ص 102- 103.

يعمل في البنك في واشنطن العاصمة ما يزيد عن 8000 موظف وحوالي 2000 في العمل الميداني حسب إحصائيات البنك في العام 2004.[1]

الفرع الثاني: المؤسسات المساعدة للبنك العالمي للإنشاء و التعمير

للبنك الدولي مؤسسات تقوم بمساعدته على القيام بوظائفه و دعمه من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه وهي كالآتي:

أولا: مؤسسة التمويل الدولية

أنشأ البنك الدولي للإنشاء والتعمير مؤسسة التمويل الدولية في جويلية 1956 وتم إعلانها كوكالة متخصصة من وكالات هيئة الأمم المتحدة في فيفري 1957 باعتبارها هيئة دولية ذات استقلال مالي و إداري كاملين، وان ارتبط نشاطها بالبنك الدولي الذي تتعاون معه تعاونا وثيقا في برامجها الاستثمارية والتمويلية[2].

قدمت المؤسسة منذ إنشائها وحتى سنة 2006 ارتباطات تزيد عن 56 مليار دولار أمريكي من أموالها لاستثمارات القطاع الخاص في العالم النامي ونظمت قروضا مشتركة لقيمة 25 مليار دولار لنحو 3531 شركة في 140 بلدا من الدول النامية وبدعم التمويل المقدم من المانحين وفرت المؤسسة ما يربو على المليار دولار في مجال المساعدة الفنية و الخدمات الاستثمارية[3].

يتضح الارتباط الوثيق بين المؤسسة والبنك الدولي للإنشاء و التعمير في مجلس إدارة المؤسسة، حيث يتكون مجلس محافظي المؤسسة من محافظي البنك العالمي للإنشاء والتعمير الذين تشارك دولهم في عضوية المؤسسة، كما يتكون مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي الذين يمثلون الدول الأعضاء في المؤسسة، أما

[1] بشار محمود قبلان، اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية ، عماد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ،عمان، 2008، ص 20.
[2] حامد نور الدين، مرجع سابق، ص 131.
[3] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 383.

الرئيس الإداري للمؤسسة فيعينه مجلس الإدارة بحيث يرأس الجهاز الإداري للمؤسسة الذي يحتل المراكز الرئيسية فيه بعض موظفي البنك الدولي[1].

ثانيا: مؤسسة التنمية الدولية

تأسست عي العام 1960 وهي تمنح القروض للدول الأكثر احتياجا والتي يقل فيها الدخل السنوي للفرد عن 895دولارا ، شروط الإقراض سهلة حيث تصل فترة السداد إلى 35 أو 40 عاما مع بدأ التسديد بعد عشرة أعوام وبفوائد معدومة إذ يتوجب على الدائن أن يدفع فقط عمولة هي أقل من 1% من قيمة الدين لتغطية مصاريف المجموعة الإدارية وتغطي مساهمات الدول الكبرى والغنية أكثر من 90% من أموال المجموعة وهذه الأخيرة تتيح للبنك الدولي الاحتفاظ بمركزه في السوق المالية نظرا لتركيزها على الدول الفقيرة[2].

وتمثل هيئة التنمية الدولية أحد أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشد بلدان العالم فقرا البالغ عددها 80 بلد والتي يوجد منها 39 بلدا في إفريقيا، وهيئة التنمية الدولية هي أكبر مصدر واحد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقرا[3].

تمنح القروض للدول النامية الفقيرة والأقل نموا المتضررة ولهذا الغرض تصنف الدول النامية الأعضاء سنويا على أساس متوسط دخل الفرد فيها والذي يعتبر المقياس أو المعيار لمنح القروض والمساعدات للدول النامية من قبل المؤسسة. فإذا كان متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اقل من الحد الأدنى للمعيشة، والذي حدد بمقدار 580 دولار في سنة 1989، فان الدول النامية تعتبر فقيرة وتستحق المساعدة و لهذا السبب، وتمنح هذه المؤسسة قروض طويلة الأجل لتمويل مشاريع الهياكل الاقتصادية الأساسية في الدول النامية بهدف زيادة النفع العام[4].

[1] حامد نور الدين، مرجع سابق، ص 132.
[2] بلال علي النسور، **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي** ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،الأردن، 2012، ص 77.
[3] طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص 176.
[4] ميثم عجام، مرجع سابق، ص 270.

ثالثا: الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار

بسبب كثرة المخاطر كمخاطر عدم تحويل العملة للخارج أو مخاطر نزع الملكية أو مخاطر عدم التزام الحكومات بالعقود المبرمة معها. أنشأت هذه الوكالة عام من أجل تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية وذلك عن طريق حماية المستثمرين الأجانب ضد الخسائر، وكذا القيام بضمان وحماية المشاريع الجديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة بما في ذلك نقل ملكية بعضها إلى القطاع الخاص وإعادة هيكلتها شريطة أن تسجل المشروعات لدى الوكالة الدولية قبل الشروع بالاستثمار[1]، والوكالة تعتبر عضوا مستقلا من أعضاء البنك الدولي بدأ عدد أعضائها ب 29 دولة عام 1989 ثم وصل إلى أكثر من 170 دولة حاليا يكتتبون فيما نسبته 99% من رأسمالها المصرح به[2].

رابعا: المركز الدولي لتسوية القضايا الاستثمارية

يمنح التسهيلات لتسوية القضايا الاستثمارية العالقة بين المستثمرين والدول[3]، ويعتبر أصغر الأعضاء في مجموعة البنك الدولي، تم إنشاءه عام 1966 لتشجيع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف الاستثمار في الأسواق النامية من خلال قيامه بتوفير فرص التفاهم، والتحكيم ف المنازعات التي قد تنشا بين الحكومات والمستثمرين الأجانب[4].

المطلب الرابع: موارد البنك العالمي للإنشاء والتعمير واستخداماته

سنتطرق في هاذ المطلب إلى فرعين، الفرع الأول موارد البنك العالمي للإنشاء والتعمير و الفرع الثاني استخدامات هذه الموارد.

[1] نفس المرجع، ص ص 272- 273.
[2] سمير عباس، مرجع سابق، ص 98.
[3] بلال علي النسور، مرجع سابق، ص 77.
[4] سمير عباس، مرجع سابق، ص ص 98- 99 .

الفرع الأول: موارد البنك العالمي للإنشاء والتعمير

تتكون موارد البنك العالمي للإنشاء والتعمير من العناصر التالية:

أولا: الاكتتاب

وهي مجموع حصص الدول الأعضاء والتي تشكل رأسمال البنك[1] ويتكون هذا الأخير من مساهمة الأعضاء ويدفع كل عضو 20% من قيمة حصته نقدا والباقي يعتبر ضمان للقروض التي يحصل عليها البنك وتتحدد قدرة كل دولة عضو في البنك على التصويت وفقا لحصتها في رأس ماله، و الدول الصناعية المتقدمة (أمريكا، اليابان، ألمانيا، فرنسا، انجلترا) تسيطر على أكثر من 3/1 رأس مال البنك وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك واستراتيجياته وقدر رأس مال البنك حسب حصيلة 1996 حوالي 184 مليار دولار أمريكي[2].

ثانيا: القروض والمنح

يعبئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية – بشكل رئيسي– على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني مرموق من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية .ويشتري سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير طائفة واسعة النطاق من المستثمرين المؤسسين التابعين للقطاع الخاص في أمريكا الشمالية وأوروبا وأسيا، وبينما يحصل البنك للإنشاء والتعمير على هامش ربح صغير على هذه القروض فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به .[3]

ثالثا: موارد أخرى

تتجمع لدى البنك نتيجة لما يحصل عليه من عمولات وفوائد أو عوائد أمواله يضاف إلى ذلك المبالغ التي تسدد للبنك وتصبح متاحة للتوظيف من جديد وكذلك ما يحصل عليه البنك مقابل تحيل حقوقه إلى

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008، ص 170.
[2] جمال محمد أحمد و إبراهيم السيد، **البنك الدولي(سياساته،مؤسساته ودوره في اقتصاديات الدول)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 25.
[3] سالم رشدي سيد، **إدارة التمويل الدولي، أسسه ونظرياته** ، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2015

مؤسسات مالية أخرى مثل بيع أقساط الديون، ولكي يحقق البنك أغراضه فإنه يقوم بتوظيف موارده في قروض إما يقدمها لحكومات الدول الأعضاء وإما لأحد فروعها وإما لهيئات أخرى(وزارة المالية أو البنك المركزي أو أية هيئة أخرى مماثلة) بضمان الدولة العضو التي تتبعها هذه الهيئات وعن طريقها وإلى جانب فإنه يقوم أيضا بتقديم المعونة الفنية[1].

الفرع الثاني: استخدامات موارد البنك العالمي للإنشاء والتعمير

يستخدم البنك العالمي للإنشاء والتعمير موارده المتاحة بالشكل التالي:

أولا: أنواع القروض التي يقدمها البنك

الإطار الأساسي لعمل البنك هو في الإقراض طويل الأجل للمشاريع التنموية ويكون ذلك عن طريق القروض التالية[2]:

1- **قروض البرامج:** وهذه القروض تمنح لتمويل برامج إنمائي أو قطاعي أو لتمويل عملية الاستيراد وتعتبر هذه القروض هي قروض طوارئ يتم تقديمها عند حدوث كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية وفي العادة تقدم هذه القروض بدون شروط.

2- **قروض المشروعات:** تمنح لتمويل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء ...الخ وتستحوذ هذه القروض على حصة كبيرة من قروض البنك الدولي ويشترط البنك الدولي عند منح هذه القروض على تحقيق المشروع لعائد على عائد رأس المال لا يقل عن نسبة معينة وكذلك يشترط على إدارة المشروع وتنفيذه بطريقة حسنة.

[1] شقيري نوري موسى واخرون، مرجع سابق، ص 233.
[2] موسى سعيد مطر، مرجع سابق، ص 170.

3- **قروض التكييف الهيكلي:** وتمنح هذه القروض لتسوية الخلل في موازين مدفوعات الدول ولزيادة قدرتها على تسديد ديونها ويمنح هذا النوع من القروض بشروط مشددة تتضمن تصويب السياسات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى تصحيحات هيكلية في بنية الاقتصاد.

4- **قروض التكييف القطاعي:** تمنح هذه القروض لتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة وذلك لتصويب وتصحيح مسار هذا القطاع المراد تمويله.

ثانيا: خصائص القروض التي يقدمها البنك

تتميز القروض المنوحة من طرف البنك الدولي بمجموعة من الخصائص منها[1]:

- تمنح القروض عادة لمشروعات محددة يشترط فيها أن تكون معدة إعدادا جيدا من قبل الدولة المقترضة وأن تكون ذات عائد مضمون ونافعة وأن تتخذ الحكومة الإجراءات الضرورية لتسهيل نجاح هذه المشروعات.
- قروض البنك الدولي تمنح للمشروع بهدف تمويل احتياجاته من العملات الأجنبية وعلى المشروع أن يدبر بطرقه الخاصة احتياجاته من العملة المحلية، وتتجه قروض البنك الدولي أساسا لقطاعات الزراعة والنقل والطاقة و الصحة والتعليم.
- تحظى الدول التي تقترض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بفترات سداد أطول مقارنة بالبنوك التجارية، وتقترض حكومات الدول النامية الأموال من أجل برامج محددة تتضمن جهود تخفيف حدة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية وحماية البيئة وتشجيع النمو الاقتصادي الذي من شأنه تحسين مستويات المعيشة.

[1] طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص ص 181 -182.

- يرسل البنك موظفيه إلى الدولة المستفيدة، للتأكد من توافر شروط وظروف الإقراض المشار إليها كما يحصل البنك على تقارير دورية طوال فترة سريان القرض من المراقبين التابعين له و الحكومة المستفيدة على حد سواء

ثالثا: شروط الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يشترط البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتقديم القروض ما يلي[1]:

- أن تكون القروض لتمويل مشروعات التعمير والتنمية في الدول المدينة .
- أن تكون للحكومات أو للجهات التابعة لها أو لجهات تضمنها الدولة.
- ألا يكون للدولة مصدر آخر للتمويل.
- أن يقتصر دور البنك الدولي عند تمويل المشاريع المنتقاة والمقامة في البلدان المقترضة على متطلبات المشروع من النقد الأجنبي لاستيراد المواد وغير ملزم بتمويل الجزء الذي يعتمد على العملة المحلية.
- أن توافق الدولة المقترضة على حق الإشراف للبنك الدولي على طريقة إنفاق القرض في المجال المحدد له.

وتظل هذه الشروط شروطا عادية طالما التزمت الدول المدينة بها وطالما كانت هذه الدول مواظبة على سداد خدمة هذه الديون(الأقساط و الفوائد) في وقتها، ولكن اذا تعثرت الدولة المدينة في السداد لأسباب داخلية أو خارجية تكون أمام خيارين كلهما مر.

الخيار الأول: إنكار الدين والتوقف عن السداد وهو أمر في غاية الخطورة على الجدارة الائتمانية والسمعة الاقتصادية للدولة وقد يعرضها لعقوبات اقتصادية وسياسية وربما لتدخل عسكري ضدها.

[1] جمال محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص 15 – 16.

الخيار الثاني: اللجوء إلى عملية إعادة جدولة للديون الخارجية، وتعني قيام الدولة بطرق أبواب الصندوق والبنك الدوليين للاتفاق مع الدول الدائنة على كيفية وشروط إعادة الجدولة إذ تلجأ الدول إلى الصندوق والبنك الدوليين للقيام بدور الوسيط بينهما وبين الدول المدينة فتذهب إلى نادي باريس حيث تبدأ رحلتها مع شروط جديدة لإعادة جدولة ديونها تختلف تماما عن الشروط الأصلية التي تمت على أساسها هذه الديون

وفيما يلي لدينا تمثيل بياني يمثل أكبر 10 بلدان مقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير

الشكل(3): أكبر 10 بلدان مقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير

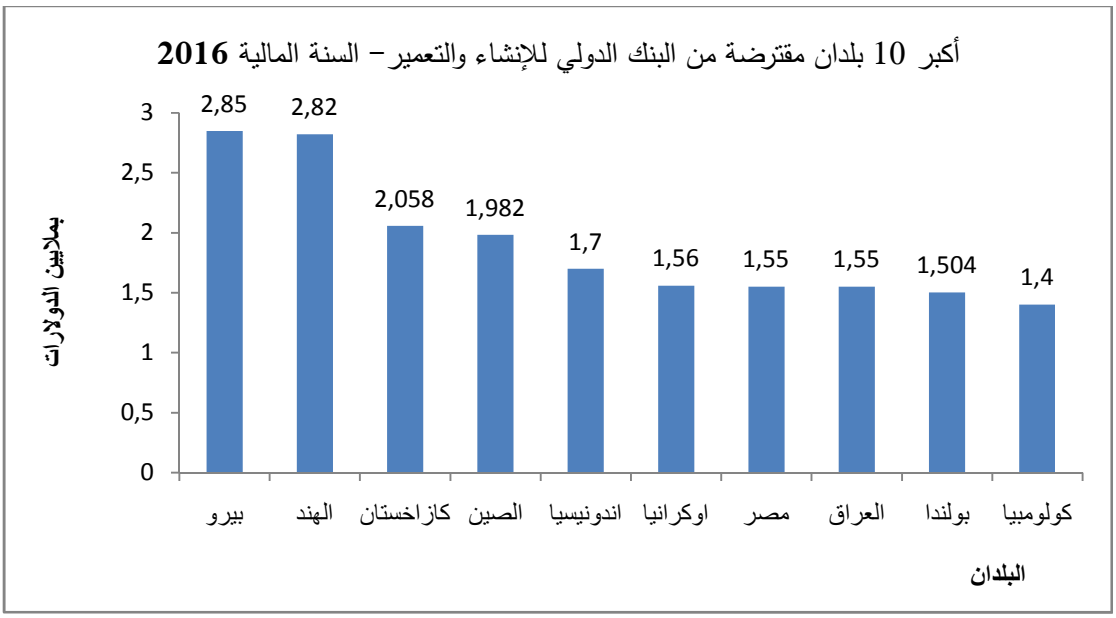

المصدر : http: //www.worldbank.org/04/02/2017.

خلاصة الفصل الأول

أسفر مؤتمر بروتن وودز عن إفراز المؤسستين التوأمتين صندوق النقد و البنك الدوليين ، نشأت الحاجة لإيجاد هاتين المؤسستين من ضرورة وجود نظام اقتصادي عالمي يضمن ترتيب عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية على أساس جديد يشمل النواحي التجارية و المالية و النقدية فكان بذلك صندوق النقد الدولي القلب النابض المحرك للنظام النقدي الدولي ، أما البنك الدولي فيأتي على رأس النظام المالي الدولي.

لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير نفس الهيكل التنظيمي فكلاهما يتشكلان من مجلس للمحافظين الذي يأتي على رأس الهيكل التنظيمي لكل منهما و مجلس التنفيذيين و المدير العام والموظفين ، كذلك يشتركان في طريقة توزيع الحصص التي تعتمد على الحجم الاقتصادي للدولة العضو و في طريقة جمع الموارد إلا أنهما يختلفان في نسبة توزيع الموارد فموارد الصندوق تتشكل أغلبها من حصص الدول الأعضاء أما البنك الدولي فأغلبية موارده تتشكل من القروض التي يحصل عليها من أسواق المال و غيرها.

أسندت لصندوق النقد الدولي مهمة الحفاظ على تدابير مالية وتعاونية منظمة بين الدول الأعضاء بغية تشجيع زيادة التجارة الدولية وتوازن موازين المدفوعات بينما أسندت للبنك مهمة تمويل و اعمار دول أوروبا التي دمرتها الحرب ، ثم تمويل برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية لاحقا.

التنمية الاقتصادية

تمهيد

تشغل قضية التنمية الاقتصادية أذهان معظم صناع القرار في دول العالم ،و بالأخص في الدول النامية ،فبعد حصول كثير من هذه الدول النامية على استقلالها السياسي في عقد الخمسينات و الستينات ،سعت جاهدة نحو بناء اقتصاد قوي و مستقل ،و تحقيق تنميتها الذاتية المستقلة ،و محاولة التخلص من التبعية الاقتصادية للمستعمر و العمل على التغلب على الآثار التي خلفها الاستعمار،و ذلك من منطلق تحقيق معيشة كريمة لشعوبها التي ذاقت الأمرين من ويلات وقهر المستعمر ،فقامت بتحضير و تنفيذ العديد من الإصلاحات الداخلية لدعم عمليات الإنماء فيها ،و ذلك من خلال وضع الخطط الاقتصادية التي تعتقد بأنها تخدم مصالحها،،و تزايد هذا الاتجاه بتزايد الإدراك الشعبي في هذه الدول بمدى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها ،و لكن هذا الطريق المراد سلوكه و الهادف إلى تحقيق التنمية المرجوة ليس طريقا سهلا ،انما تواجهه العديد من العراقيل،و من هنا كان جل الاهتمام لدى الدول النامية ينصب نحو إزالة العقبات الكامنة فيها و توفير متطلبات التنمية الاقتصادية المرجوة ،و ذلك من خلال اختيار النهج و الطريقة المثلى التي تناسب أوضاع و بنية الدولة الاقتصادية.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى موضوع التنمية الاقتصادية من خلال المبحث الأول الذي يتحدث عن المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية و المبحث الثاني الذي يدور حول مراحل التنمية الاقتصادية و سياساتها إضافة إلى المبحث الثالث و الذي تطرقنا فيه إلى مؤشرات التنمية الاقتصادية ،تمويلها و عقباتها.

المبحث الأول :مفاهيم أساسية للتنمية الاقتصادية

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية و ذلك من خلال مطلبين الأول تطرقنا فيه التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والثاني تناولنا فيه أهمية التنمية الاقتصادية ،أهدافها ومتطلباتها.

المطلب الأول:التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي

عادة ما يتم وقوع نوع من الخلط بين النمو والتنمية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المفهومين ،ولهذا السبب سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل واحد منهما ،وإبراز الفرق بين المفهومين

الفرع الأول :مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعددت تعريفات التنمية الاقتصادية

فقد عرفها البعض بأنها "العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ،ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان الاقتصادي ويعرفها اخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي ،كما عرف (edgar owen) التنمية ،في كتابه عام 1987 بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع"[1].

[1] مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، 2007، ص 122.

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها "تنشيط الاقتصاد الوطني و تحويله من حالة الركود و الثبات إلى حركة الديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي و الحرفي بمقابل انخفاض الأنشطة التقليدية"[1].

والتنمية الاقتصادية كما عرفها تودارو هي "العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية و سريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الانتاجية و الاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ على الموارد الغير المتجددة من النضوب"[2].

كما يقصد بالتنمية الاقتصادية تلك العملية التي يتم بمقتضاها دفع البلاد الاخذة في النمو –أو البلاد المتخلفة اقتصاديا– إلى مرحلة النمو الذاتي ،وهي المرحلة التي يبدأ فيها النمو الاقتصادي معتمدا على الموارد الاقتصادية الذاتية[3].

وكتعريف شامل يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي عملية مجتمعية واعية تهدف إلى احداث تحولات هيكلية –اقتصادية– اجتماعية يتحقق بموجبها مستوى من الحياة الكريمة للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع ،وتنخفض في ظلها ظاهرة عدم المساواة و تزول بالتدريج مشكلات البطالة و الفقر و الجهل والمرض ،ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه و مستقبله ،اي انها العملية التي تسمح بانتقال الدولة من وضع التخلف إلى وضع التقدم[4].

[1] الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الإقتصادية**، ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2008، ص 6.
[2] عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية و التغير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم العائلي، الاسكندرية، 2011، ص 28.
[3] بشار محمود قبلان، مرجع سابق، ص 56.
[4] عبير شعبان عبده و سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها** ، دار اتعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2013، ص83

الفرع الثاني : مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو بأنه الزيادة في حجم الناتج القومي (الاجمالي) أو حجم الناتج المحلي (الاجمالي) خلال فترة زمنية معينة ويحسب معدل النمو بالشكل التالي[1]:

معدل النمو = الناتج المحلي لهذا العام – الناتج للعام الماضي / الناتج المحلي للعام الماضي

و يتميز النمو الاقتصادي بأنه[2]:

- مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في انتاج السلع الاقتصادية في بلد ما .
- النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف و ارادي مقصود.
- النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية.
- يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي بينما التنمية و بسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم تغيرات متعددة اجتماعية.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

نظرا لوجود علاقة بين النمو و التنمية فإن هناك خلطا بين المفهومين وسنوضح الفرق بينهما فيما يلي:

[1] جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية(نظريات وتجارب)** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى ،القاهرة، 2015، ص ص 9-10
[2] عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى ،بيروت، 2014، ص 16.

الجدول رقم (2) : الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
1	يعني زيادة الانتاج أو الناتج القومي الاجمالي خلال فترة طويلة بحيث يتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج زيادة في الطاقة الانتاجية أيضا ،وبالتالي فإن معدلات النمو تكون تبعا لذلك عالية بحسب الظروف التي يمر بها البلد.	تغير حالة المجتمع وليس مجرد تحقيق نمو في الناتج ،فالتنمية الاقتصادية هي مجموعة التغيرات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن.
2	النمو الاقتصادي هدفه زيادة الانتاج دون احداث تغيرات سريعة و جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني كما تكون معدلات النمو غير محددة و تتذبذب وفقا لتغير الشروط المحيطة ،وغالبا ما تكون منخفضة في الفترة الطويلة.	التنمية الاقتصادية هدفها زيادة قصدية ارادية في الانتاج تحدث بنتيجة تدخل الدولة ،كما التنمية تؤدي إلى اعادة بناء القاعدة الاقتصادية القائمة بصورة واعية بشكل يضمن تحقيق استمرارية النمو المدعم ذاتيا.
3	ان رفع معدلات النمو الاقتصادي يمكن ان يتحقق من خلال عدة وسائل أهمها: • زيادة الصادرات غير السلعية وتعزيز التبادل التجاري وتحقيق اندماجات اقتصادية مع الدول الأخرى • تأمين بيئة جذابة للاستثمارات المحلة و الأجنبية • المشاركة في عملية اتخاذ القرار رفع كفاءة عمل كل من السياستين النقدية و المالية • تخفيف الفقر و الحد من البطالة و تحسين الكفاءة الانتاجية وتنمية المناطق الريفية	ان التنمية تحقق معدلات مخططة ومستقرة وغالبا ما تكون مرتفعة وبالمحصلة فإن التنمية تهدف إلى تحقيق مطلب انساني ألا وهو أن يجد الانسان ما يكفيه ليعيش حياة كريمة و يؤدي دوره في المجتمع بما يتفق و قدراته و امكانياته فضلا عن تنمية هذه القدرات حتى يتمكن من استثمار موارد المجتمع الذي يعيش فيه ،فأي تنمية لابد لها أن تهدف إلى زيادة الدخل القومي فالتقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التنمية.
4	ان النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة ،وتقاس بحجم التغيرات الكمية التي تحدث.	ان التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا و واعيا ،أي اجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.
5	يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الحقيقي للفرد و لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية.	التنمية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والعلاقات الخارجية.

المصدر: جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية(نظريات وتجارب)** ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،الطبعة الأولى القاهرة،2015 ،ص ص 15-17

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية ،أهدافها ومتطلباتها:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهمية التنمية الاقتصادية من خلال الفرع الأول ،أهدافها في الفرع الثاني،ومتطلباتها في الفرع الثالث.

الفرع الأول: أهمية التنمية الاقتصادية:

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية فيما يلي[1]:

- زيادة الدخل الحقيقي و بالتالي تحسين معيشة المواطنين
- توفير فرص عمل للمواطنين
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين و تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع
- تحسين وضع ميزان المدفوعات
- تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار الهادف و الذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات
- زيادة الدخل القومي

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيق اهداف عديدة منها[1]:

[1] سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 62.

أولا: زيادة الدخل القومي

وهو أهم الأهداف على الاطلاق ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية انما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها و ازدياد نمو سكانها.

ثانيا: رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ،وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق و بدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.

ثالثا: تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات

تعاني اغلب الدول النامية من انخفاض الدخل الوطني ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد وتعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات ،إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته ،بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستويات الدخول مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي و المعيشي ،وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدول و تباينت ،وسيؤدي هذا الاتجاه إلى هدر الأموال في أنشطة غير انتاجية أو اكتنازها وتعاني غالبية الدول من عجز جهازها ،الانتاجي عن تلبية الحاجات الأساسية فتضطر الدولة للاستيراد من الخارج مما سيؤثر على ميزان المدفوعات ،لذلك فإن زيادة الطاقة الانتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها وإحدى وسائل خلق الطلب هي اعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع في المجتمع.

[1] عبد اللطيف مصطيفى وعبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص ص 25-28.

ثالثا: التوسع في الهيكل الانتاجي أو تعديل التركيب النسبي للإقتصاد الوطني

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الانتاجي ،لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و الفنية.

الأهداف الثمانية التي يجب تحقيقها: لقد تم تضمين الاهداف الدولية للتنمية في مؤتمر الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 وهي كالتالي[1]:

- القضاء على الفقر و الجوع.
- تحقيق التعليم الابتدائي للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين ودعم المرأة.
- خفض عدد وفيات الأطفال.
- تحسين صحة الأمهات الحوامل.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز و الملاريا وأمراض أخرى.
- خفض عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه شرب نظيفة إلى النصف.
- ضمان بيئة جيدة.
- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

[1] نفس المرجع، ص ص 30-31

الفرع الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية متطلبات هي[1]:

- التخطيط و توفير البيانات و المعلومات.
- الانتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة.
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
- توفير الأمن والاستقرار اللازمين.
- نشر الوعي التنموي بين المواطنين.

يعتبر أهم مطلب من متطلبات التنمية العدالة الاجتماعية حيث أن عدم توافرها يؤدي إلى اخلال في عملية التنمية ،وأيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية و ذلك بإشراك المجتمع في قرارات التنمية و ذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الاقتصادية.

[1] سهيلة فريد النباتي، مرجع سابق، ص 63.

المبحث الثاني: مراحل التنمية الاقتصادية وسياساتها

سنتعرض في هذا المبحث إلى مطلبين الأول مراحل التنمية الاقتصادية و في المطلب الثاني سياساتها المختلفة.

المطلب الأول: مراحل التنمية الاقتصادية

قدم "روستو" نموذج لعملية التنمية الاقتصادية و من وجهة النظر هذه كان لابد على الدول النامية أن تمر بمجموعة من المراحل كالتالي[1]:

الفرع الأول: المجتمع التقليدي

وهو المجتمع الذي يحده اطار محدود من الانتاج ،ويرتكز على علم وتكنولوجيا بدائية بعيدة عن العلم والتكنولوجيا الحديثة ،وتتميز هذه المرحلة بالتوسع الزراعي وتطوير تقنيات الزراعة

الفرع الثاني: مرحلة ما قبل الانطلاق

تمثل المرحلة الثانية حقبة تقليدية تبدأ منها الشروط اللازمة لبدأ النمو المستمر،و تمتاز هذه المرحلة بإمكانية تحقيق التقدم الاقتصادي وتعبئة الموارد لتحقيق الربح والتحديث ،ولكن لم يتم تحقيق انتاج بعد.

الفرع الثالث: مرحلة الانعاش الاقتصادي

[1] هبة محمد ابراهيم، دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية في اطار مراحل التنمية الاقتصادية ،رسالة علمية كمتطلب للحصول على درجة الماجستير ف يالتخطيط الاقليمي والعمراني ،جامعة القاهرة ،2011، ص 1/1.

تعتبر هذه المرحلة هي المنبع الرئيسي للتقدم في الرجعية ،وتتميز بأن روح التقدم الاقتصادي هي التي تهيمن على المجتمع وتتمثل شروط اللازمة لمرحلة الانطلاق فيما يلي:

- ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 5% إلى ما لا يقل عن 10% من الدخل القومي
- تطوير بعض القطاعات الرائدة ،بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق.
- الاطار الثقافي واستغلال التوسع ،بمعنى وجود قوة دفع سياسية و اجتماعية و مؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة.

الفرع الرابع: مرحلة الاتجاه نحو النضج

وهي الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة و يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات أساسية ثلاث:

- تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن.
- تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرون الأكفاء.
- يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

بمعنى أنه في هذه المرحلة ترتفع قيمة الادخار والاستثمار من الدخل القومي ،كما تظهر صناعات جديدة ،ويصبح التغيير هو سمة هذه المرحلة ويبدأ الدخول في الاقتصاد العالمي ،وتظهر الصناعات القائمة على الأبحاث والتطوير العلمي في هذه المرحلة وتزدهر.

الفرع الخامس: مرحلة الاستهلاك الكبير

تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركز في المدن وضواحيها و انتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع و يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب ،أي أن القطاعات الاستهلاكية تصبح هي القطاعات الرائدة ويرتفع الدخل الحقيقي.

المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية

سنتطرق في هذا المطلب إلى السياسات المتبعة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: سياسة التنمية الزراعية والريفية

تلخصت هذه السياسة التنموية فيما سمي "الثورة الخضراء" حيث سمح التقدم التكنولوجي والاكتشافات العلمية الحديثة في مجال علم الأحياء و الكيمياء بفتح افاق لتطوير الزراعة من خلال ابتكار اصناف محسنة من البذور واستخدام الأسمدة والمبيدات والآلات المتطورة مما سمح بزيادة الانتاجية أضعافا كثيرة في القطاع الزراعي و مواجهة النمو السكاني ومشكلة ندرة الأرض ،ان هذه الاستراتيجية التي اعتمدتها الكثير من الدول النامية لاسيما منها الدول كثيفة السكان لم يكن الهدف من ورائها فقط تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال اعادة توزيع الأراضي وإنما احداث انطلاق اقتصادي عن طريق استراتيجية تنموية تعتمد على الزراعة[1].

الفرع الثاني: سياسة الصناعات الصنعة

إن محور هذه الاستراتيجية هو اعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة ،حيث تعطي الأولوية في الاستثمار لإقامة الصناعات القاعدية بهدف تهيئة المجال للحراك الاقتصادي بنشوء صناعات تكاملية مع تلك الصناعات ،ويرى (ج.د.دبرنيس) ان الصناعات المصنعة كقطب نمو كفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية

[1] عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص 99.

التي تسمح بزيادة انتاجية العمل ،وبالتالي تؤدي إلى اعادة هيكلة الاقتصاد لما لها من اثار دفع إلى الأمام وإلى الخلف وهو يرى هذه الصناعات في الفروع التالية[1]:

- مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى
- الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية
- انتاج الطاقة (الصناعات البتروكماوية)

الفرع الثالث: سياسة احلال الواردات

تركز هذه السياسة على احلال الواردات بالتصنيع المحلي مع تطبيق اجراءات دعم وإجراءات حمائية تفرضها الدولة على الواردات من السلع الأجنبية قصد رفع القوة التنافسية للسلع الوطنية في السوق المحلية وتعمل هذه السياسة على زيادة معدلات الادخار والاستثمار من خلال أن الحماية الموفرة للصناعة الإحلالية تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تغري المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال إلى قطاع الصناعة الاحلالية فتزداد بذلك الدخول المتحققة في هذا القطاع ،فيرتفع معدل الادخار والاستثمار[2].

الفرع الرابع: سياسة ترقية الصادرات

ترتكز هذه السياسة على إنشاء صناعات تحويلية تعتمد كمدخلات المواد الخام المتواجدة بوفرة في البلدان النامية وتنتج سلعا مصنعة أو نصف مصنعة إلى الاسواق الدولية للاستفادة من القيمة المضافة العالية المحققة ،لذلك يطلق على هذه السياسة احيانا سياسة احلال الصادرات الحديثة (المصنعة) محل الصادرات التقليدية من المواد الأولية وتمتاز هذه السياسة عن سابقتها ب[3]:

- توفير قدر كبير من العملة الصعبة بسبب التوسع في التصدير.
- الاستفادة من وفرات الحجم.
- تحقق أهداف زيادة حجم العمالة والعدالة في توزيع الدخل.

الفرع الخامس: برامج التصحيح الاقتصادي

[1] نفس المرجع، ص ص 100-101.
[2] نفس المرجع، ص ص 102-103.
[3] نفس المرجع، ص ص 104-105.

إن برامج التصحيح الاقتصادي تأتي في أعقاب برامج يتبعها البلد بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين تعرف ببرامج التثبيت والتكييف ،و من خلال التعاون القائم بين البنك والصندوق تستطيع هاتان المؤسستان التحكم بهذه الدول حيث ان برنامج التصحيح الذي يطالب به البنك و برنامج التثبيت والتكييف الذي يطالب به الصندوق متكاملان ويضمنان لهاتين التدخل والسيطرة في أدق التفاصيل في تلك الدول[1].

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية ،تمويلها وعقباتها

في هذا المبحث سوف نقوم بالتطرق إلى مؤشرات التنمية الاقتصادية ،مصادر تمويلها والعقبات التي تواجهها

المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية

تتنوع مؤشرات التنمية الاقتصادية ما بين اقتصادية واجتماعية ،وكمية ونوعية حيث توجد أربع قضايا أساسية لوضع مؤشر للتنمية هي اختيار المتغيرات وتقدير أهمية هذه المتغيرات ووسيلة ايجاد مؤشر مركب و فائدة هذا المركب و جدوى استخدامه ،ولكي يسمى المتغير اقتصادي أو اجتماعي " مؤشر التنمية " عليه أن يمثل بعض العوامل التي تمثل عملية التنمية أو عنصر من عناصرها ،أو يخدم ذلك المؤشر الاشارة لذلك الهدف أو العنصر ،مثال ذلك أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشرا لقياس مستوى الصحة العامة[2].

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

يرتكز هذا الأسلوب على الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي ويشتق منه مؤشرات للتنمية ،متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ،معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي ،معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي[3].

---

[1] بشار محمود قبلان، مرجع سابق، ص 39.

[2] طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990- 2014)** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 48.

[3] نفس المرجع، ص 48.

أولا: متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أكثر المعايير استخداما و أكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم و من أهم الطرق المستخدمة لحساب متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الطريقة التقليدية: والتي يتم فيها قسمة اجمالي الدخل القومي أو المحلي/ عدد السكان[1].

ثانيا: معدل النمو

يقاس معدل النمو الاقتصادي عن طريق المعادلة التالية:الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (n) – الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (n−1) / الدخل الحقيقي في الفترة (n−1).[2]

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

هناك العديد المعايير الاجتماعية التي تستعمل في قياس التنمية الاقتصادية منها[3]:

أولا: المعايير الصحية

وتشمل كل من :

1. عدد الوفيات لكل ألف من السكان ،عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان ،معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة ،معدل الوفيات من الأطفال الرضع ،فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية.
2. نسبة المنفق على الصحة إلى اجمالي الناتج المحلي و كذلك إلى اجمالي الانفاق الحكومي.
3. كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى تعبر عن مدى جودة الخدمات الصحية المقدمة للأفراد أهمها : عدد الأفراد لكل طبيب ،عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات...

[1] عبير شعبان عبده و سحر عبد الرؤوف القفاش: مرجع سابق، ص ص 91-92.
[2] نفس المرجع ، ص 94
[3] نفس المرجع ص ص 100- 105.

ثانيا: معايير تعليمية

من بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي:

1. نسبة اللذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
2. نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
3. نسبة المنفق على التعليم لجميع مراحله إلى اجمالي الناتج المحلي وكذلك اجمالي الانفاق الحكومي.

ثالثا: معايير التغذية

من بين المؤشرات المستخدمة للتعرف على سوء التغذية أو نقصها ما يلي:

1. متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية

2. نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

رابعا: دليل التنمية البشرية

وهو مقياس حديث نسبيا توصل اليه برنامج الأمم المتحدة عام 1990 ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة ويتكون من ثلاث معايير فرعية هي:

1. معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي).

2. معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي).

3. معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي).

الفرع الثالث :المؤشرات الهيكلية:

أدى استمرار التبعية الاقتصادية للدول النامية للعالم الخارجي إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج ،وتنوعه إضافة إلى تحقيق الزيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة ،وترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهميات الاقتصادية المختلفة كما أثر على هيكل الصادرات ،الواردات وعلى فرص العمل المختلفة[1].

المطلب الثاني:تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الاستثمار جوهرها ،ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا الاستثمار وان يحتاج إلى وجود إدخارات حقيقية ،أي عمال مواد لأغراض الانتاج ، والتمويل يعتمد اساسا على المدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية(القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية)[2].

الشكل رقم (04): المصادر المختلفة التنمية الاقتصادية:

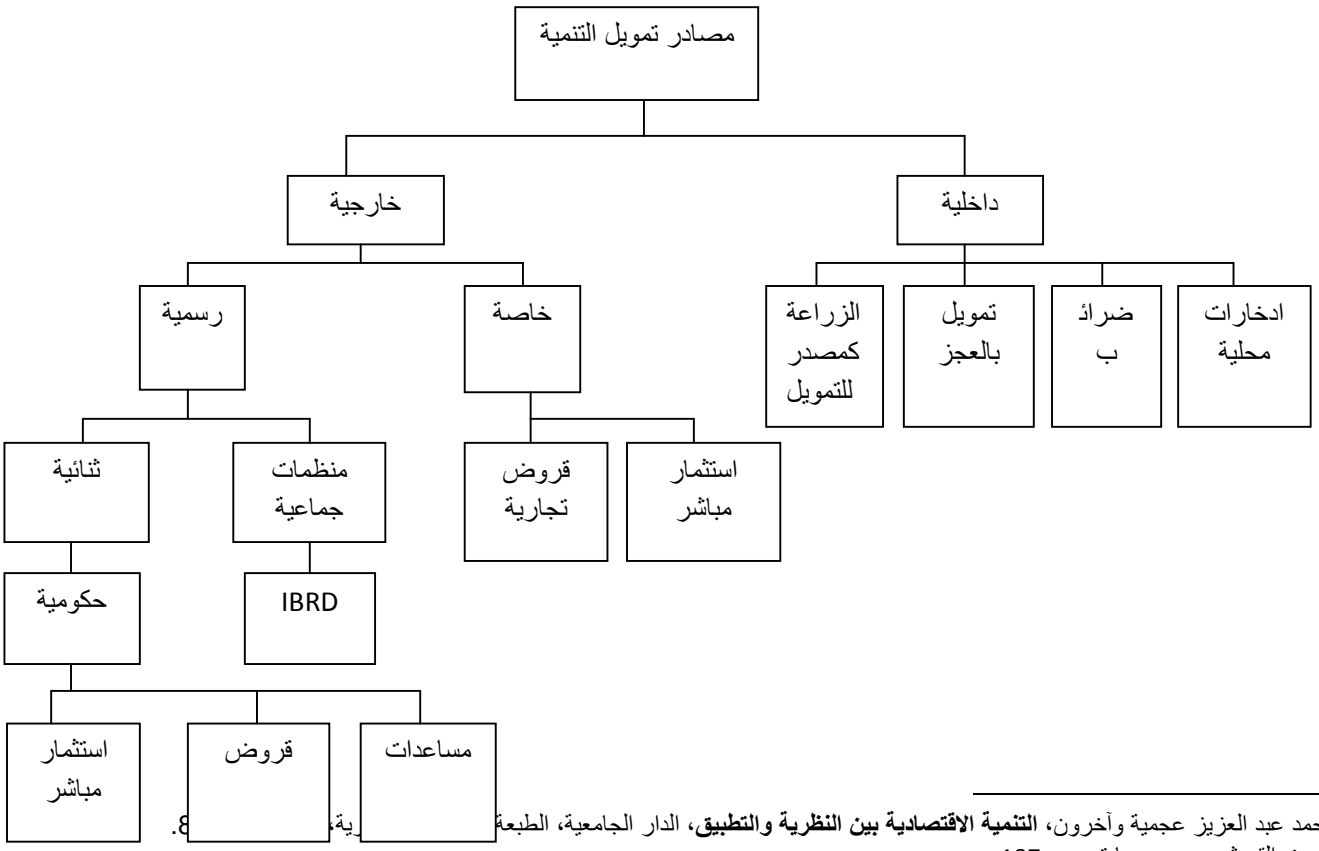

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الطبعة ية، 8.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 187.

المصدر: مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2007 ،ص 189

الفرع الأول: المصادر الداخلية للتنمية:

تتكون المصادر الداخلية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في أي مجتمع مما يتولد من مدخرات محلية في مختلف قطاعات الاقتصاد حيث يمكن لهذه المدخرات أن تتحقق اختياريا من طرف الأفراد والمؤسسات أو اجباريا بواسطة الدولة من خلال فرض الضرائب وعليه يمكن تقسيم المصادر الداخلية إلى:

أولا: المدخرات الاختيارية:

وهي الادخارات التي يقبل عليها الأفراد والمؤسسات باختيارهم وإرادتهم وتتكون من مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال كالتالي[1]:

1. **مدخرات القطاع العائلي:** تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح – أي الدخل بعد تسديد الضرائب – وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في البلدان النامية وذلك بالمقارنة مع البلدان المتقدمة.
2. **مدخرات قطاع الأعمال:** يمثل قطاع الأعمال مصدرا هاما للادخار ،ويشمل جميع المؤسسات الإنتاجية التي يكون هدفها تعظيم الربح ،حيث تختلف مدخرات القطاع باختلاف نوعية المؤسسات وتتكون من:

أ- **مدخرات القطاع الخاص:** يتمثل صافي مدخرات القطاع الخاص في ذلك الجزء من الأرباح غير الموزعة لدى شركات المساهمة ،حيث يزيد الادخار كلما زادت الأرباح ،ويمكن حساب الادخار الصافي للقطاع الخاص بالعلاقة التالية:

[1] لعفيفي الدراجي، أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر الفترة (1986-2004)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة 8 ماي قالمة،الجزائر، 2005-2006، ص ص 117-118.

ادخار القطاع الخاص = الإيرادات الكلية – النفقات الكلية

ب-مدخرات القطاع العام : تتمثل مدخرات هذا القطاع فيما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها،ولما كانت الأرباح تتمثل في الفرق بين تكاليف الإنتاج وثمن بيع السلع المنتجة.

ثانيا: مدخرات اجبارية

1. هو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية ،أو بعبارة أخرى هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم ويتمثل أساسا في[1].
2. **الادخار الحكومي:** عبارة عن الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي ويكون أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية فهو ينشأ نتيجة لزيادة ايرادات الحكومة عن نفقاتها الجارية ونتيجة لم يتسنى للحكومة الحصول عليه عن طريق التضخم ،حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار.
3. **الادخار الجماعي:** يقصد به ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة اجبارية ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بكل أنواعها ،وبالمقابل فإن المساهمين في هذا الادخار يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية و التعويضات والمعاشات ،ويعتبر هذا الادخار أكثر قبولا لدى الأفراد والهيئات إذ أنه يعمل على تأمين حياتهم ومستقبلهم و ضمان حقوقهم.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية للتنمية

تتكون مصادر التمويل الخارجي من ثلاثة أقسام رئيسية هي[2]:

- المنح والإعانات

[1] جمعون نوال، التمويل المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص 41.
[2] جمال داود سليمان الدليمي، مرجع سابق، ص ص 124-125.

- القروض الأجنبية.
- الاستثمارات الأجنبية.

أولا: المنح والإعانات

تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح اليها ،وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني ،والنقد يكون في شكل عملات قابلة للتحويل العيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية.

ثانيا: القروض

قد تكون عامة أو خاصة فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع غير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات اجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيئات تمويل دولية كالبنك الدولي أو صندوق النقد أو الهيئات التابعة لها ، أو هيئات التمويل الإقليمي ،أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيون ومعنويون من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل أو من صناديق التمويل الاقليمي.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي

يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية وهو نوعان مباشر وغير مباشر.

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية

تعتبر خصائص البلدان المتخلفة اقتصاديا بمثابة عقبات في طريق التنمية و سوف نقسم هذه العقبات إلى مجموعتين ففي الفرع الأول سنتطرق إلى العقبات الاقتصادية و إلى العقبات الاجتماعية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: العقبات الاقتصادية

تعترض عملية التنمية العديد من العقبات الاقتصادية والتي تحول دون تحقيقها منها:

أولا: حلقة الفقر المفرغ

صاحب الفكرة يؤكد أن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على ابقاء البلد الفقير فقيرا ،و إن حلقة الفقر هذه تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات) ولهذا فإن هذه البلدان تجد أنه من الصعوبة بمكان عليها أن تقوم بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر[1].

الشكل (05) : الحلقة المفرغة لتكوين رأس المال

جانب الطلب على رأس المال

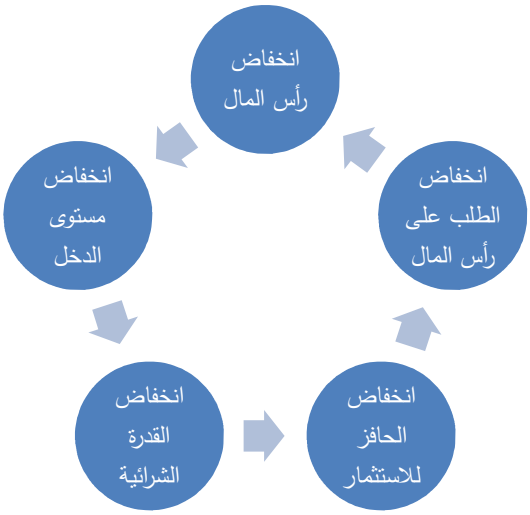

جانب عرض رأس المال

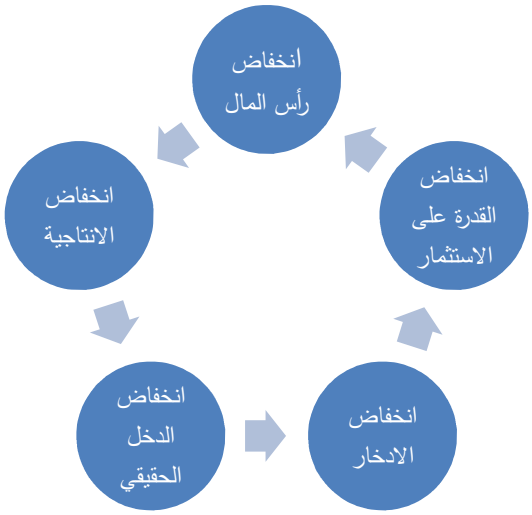

[1] مدحت القريشي ، مرجع سابق، ص 152.

المصدر: أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي ،**التخطيط والتنمية الاقتصادية** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ،2011 ،ص 220.

ثانيا: السوق

يعتبر بعض الكتاب أن نواقص السوق تمثل أبرز العقبات التي تعترض عملية تحقيق التنمية في الدول المتخلفة ،وخاصة في الإطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على الية السوق اساسا في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي تطويرها وذلك لأن السوق في هذه الدول تعترضها عقبات كثيرة تبعدها عن النموذج النظري للسوق ،وهو سوق المنافسة التامة إلى حد كبير ذلك أن جمود عناصر الانتاج وتحجر الأسعار وعدم مرونتها والجهل بأحوال السوق وتحجر التركيب الاجتماعي وقلة التخصص كلها عوامل تؤدي إلى علاقة الاستخدام الكامل والكفء للموارد الاقتصادية المتاحة[1].

ثالثا: نقص الادخار

ان الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك وبما أن الدخل القومي في الدول المتخلفة منخفض ،فإن هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في الدول ،وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الميل إلى الاستهلاك و انخفاض الميل إلى الادخار،وما يقود اليه ذلك من انخفاض الإدخارات المتاحة في البلدان المتخلفة[2].

رابعا: الازدواجية الاقتصادية

إن مصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي تجد الدول النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية ،وأن مثل هذه الظاهرة تترك اثارها على نمط و وتيرة التنمية وهناك تفسيرات مختلفة للازدواجية

[1] أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي ،**التخطيط والتنمية الاقتصادية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى عمان ،2011، ص 221.
[2] نفس المرجع ،ص 225.

،ولكنه بشكل عام فإنها تشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات و الأقاليم وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها ،وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج[1].

الفرع الثاني: العقبات الاجتماعية

يوجد العديد من العقبات الاجتماعية التي تعوق عملية التنمية الاقتصادية منها[2]:

أولا: التنظيم:

إن مفهوم المنظم والتنظيم طوره الاقتصادي (Schumpeter) والمنظم هو الشخص الذي يستخدم الاكتشافات الفنية أو الطريقة الجديدة للإدارة ويطبقها بشكل علمي في مصنعه و عمله ،والدول النامية بطبيعة الحال تفتقر إلى المنظم (الريادي) وذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين،مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى رأس المال وتخلف التكنولوجيا وغياب الملكية الفردية وشح المهارات وعدم توفر المواد الخام بالكمية أو النوعية المطلوبة وضعف الهياكل الارتكازية ولهذه الأسباب فإن الدول النامية تفتقر للمنظمين الرواد ،الأمر الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية لديها.

ثانيا: دوافع التنمية

ان توفر الدوافع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية االقتصادية لأنها هي التي تدفع الانسان للعمل والجد للوصول إلى تحقيق الأهداف. ولهذا فإن أهمية توفر الدوافع أمر حاسم في عملية التنمية الاقتصادية لدى الدول

[1] جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي ،**التنمية الاقتصادية (مفاهيم-نظريات-تطبيقات)** ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، 2012، ص 156.

[2] نفس المرجع ، ص ص 159-160.

النامية ،وتجدر الإشارة إلى أن سبب بروز العدد الكبير نسبيا من المنظمين لدى الأقليات في المجتمعات هو وجود الدوافع القوية لديهم لتحقيق شيء ما من أجل التميز.

الفرع الثالث: العقبات الحكومية

من بين عقبات الحكومة في طريق التنمية الاقتصادية ما يلي[1]:

أولا : الاستقرار السياسي:

يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشآت الانتاجية الحديثة سواء كانت عامة أو خاصة، وإذا كان عدم الاستقرار السياسي هو السائد فإن النتيجة العامة هي انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي وتوجه الثروات الشخصية إلى البنوك الأجنبية، أو الانغماس في االستهلاك المظهري وعليه فإن عدم توفر الاستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية.

ثانيا: الاستقلال السياسي:

من المعلوم ان الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث ، لأن وجود الاستقلال السياسي يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد وفي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد وبالتالي يكون انعدام الاستقلال عقبة في طريق التنمية الاقتصادية.

ثالثا: الدعم الحكومي للتنمية

[1] نفس المرجع ، ص ص 160-162.

ان القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات فإذا كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم فإن تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو.

خلاصة

ينصرف تعريف التنمية الاقتصادية إلى أنها عملية تنطوي على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط ، وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي.

وتتحدد التنمية الاقتصادية بالاعتماد على حزمة من العوامل والمتطلبات المحلية كالقاعدة المحلية الذاتية – السوق– التغير الهيكلي،رأس المال ، الاستثمار ...الخ، إلى جانب حزمة أخرى من العوامل الخارجية وتشمل جميع التأثيرات الخارجية التي يفترض أن تؤثر ايجابيا على التنمية الاقتصادية.

وفي الجهة المقابلة هناك العديد من المعوقات التي تعوق عملية التنمية منها الداخلية و منها الخارجية.

وكما هو معروف ومسلم به أن عملية التنمية تحتاج إلى الأموال والموارد المالية من اجل تجسيد مختلف البرامج التنموية ورأينا أن مصادر تمويل التنمية تنقسم إلى قسمين : مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية فمصادر التمويل الداخلية تتمثل في الادخار بمختلف أنواعه، أم المصادر الخارجية فتتمثل في القروض الخارجية، المعونات والهبات والاستثمار الأجنبي المباشرو غير المباشر.

ونظرا لضعف التنمية الاقتصادية اعتمدت لجأت البلدان النامية ومنها الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية من أجل مساعدتها على تحقيق التنمية فيها .

دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد

نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور الذي عرفته الجزائر في فترة الثمانينات بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفها الاقتصاد الجزائري و التي تسبب بها الانخفاض الكبير في أسعار النفط في ذلك الوقت ،لهذا كان لزاما على الدولة التفكير في وضع استراتيجيات تنموية تهدف الى معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في تلك الفترة.

لهذا قامت الجزائر باللجوء الى مؤسسات مالية دولية للحصول على الموارد المالية الكفيلة بتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ،وسنحاول في هذا الفصل التعرف على علاقة الجزائر بهذه المؤسسات و مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.

و سنقوم في هذا الفصل بدراسة دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر و ذلك من خلال مبحثين الأول علاقة الجزائر بهذه المؤسسات و الثاني تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

المبحث الأول: علاقة الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية

تميز الاقتصاد الوطني في الثمانينات، بوجود قطاعات اقتصادية هشّة اتصفت بالضعف الكبير في تنوع الجهاز الانتاجي رغم توفر موارد مختلفة طبيعية، طاقوية و زراعية، كما شهدت الجزائر أوضاعاً اجتماعية مزرية في تلك الفترة (الأمية، المشاكل الصحية، البطالة ... إلخ).

وخلال عقد التسعينات بدأ التفكير الجاد في التخلص من المتاعب الاقتصادية و الاجتماعية الامر الذي استلزم اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي للتقليص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالإضافة تبني نماذج و اصلاحات على المنظومة الاقتصادية بمساعدة كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

المطلب الأول: علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي

انضمت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963 ،نتيجة تفاقم المديونية الخارجية وما ترتب عنها من اثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية ،و من هذا سنقسم هذا المطلب إلى فرعين ،الفرع الأول أسباب لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وفي الفرع الثاني اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: أسباب لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي

ارتبط لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بأسباب تتمثل فيما يلي[1]

أولا: الخلل في تسيير التنمية

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2009-2010، ص ص 206-209.

بنيت استراتيجية التنمية في الجزائر على القطاع الصناعي وتم التركيز في المرحلة الاولى من التخطيط (67-1979) على الاستثمار الموسع و اهمال قواعد التسيير الاقتصادي لحساب قواعد التسيير الاجتماعي مما أفقد التنمية نسبة 40% إلى 50% من طاقتها الانتاجية بسبب ضعف الأخذ بقواعد التسيير ،وفي المرحلة الثانية (80- 1989) تم التركيز على تحسين مستوى التسيير ،مع كبح واضح لحركة الاستثمار الانتاجي خصوصا في القطاع الصناعي نظرا لارتباطها بقطاع المحروقات كمصدر أساسي للتراكم بالإضافة لذلك هناك خلل توازني في استراتيجيات التنمية المطبقة في مجال تعبئة الموارد الوطنية المتاحة بسبب سوء تقدير اهمية القطاع الخاص ودوره في خدمة التنمية و تهميش امكانياته.

ثانيا: الخلل في تسيير التجارة الخارجية

يرجع هذا الخلل إلى هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الوطنية بأكثر من 97% وعجز السياسة الاقتصادية عن تنويع الانتاج الوطني ،وهذا ما جعل الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات يؤدي إلى تقلص عائدات البلاد من العملة الصعبة.

ثالثا: التراجع في معدلات النمو

نتيجة لانخفاض وتيرة الاستثمار المرتبط في تمويله بإيرادات المحروقات والتي عرفت تراجعا سنة 1989 مما أدى لانكماش في النمو الاقتصادي في أغلب القطاعات الاقتصادية.

رابعا: تأزم الوضعية المالية

تفاقمت الازمة المالية منذ 1986 بعد انهيار اسعار المحروقات مما انعكس سلبا على التوازن العام لميزان الموارد الخارجية ،فتضاعف عجزه عن تغطية المستحقات الخارجية من الواردات و خدمة الدين.

خامسا: ارتفاع حجم المديونية الخارجية

شكلت المديونية عبئا كبيرا للاقتصاد الجزائري وتعد الجزائر من بين أكبر بلدان العالم في استغلال الناتج الاجمالي لدفع ديونها وقد ادى تزايد المديونية إلى صعوبة تسديدها في فترات قصيرة.

الفرع الثاني: اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي

نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم اكثر من 80% من حصيلة الصادرات و تطورت إلى أكثر من 9 ملايير دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار سنة 1993 مما تطلب لجوء الجزائر لكل من الصندوق النقد و البنك الدوليين للحصول منهما على قروض و مساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبي،وقد بدأ دور الصندوق يتعاظم في نهاية الثمانيات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي شهر مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف.[1]

وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف و الاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 و على ضوء تلك الاتفاقية تدعم طرح الصندوق في اعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي و

[1] بالطاهر علي، **سياسات التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2001، ص ص 181-182.

إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ،كما بدأت خطوات الاعتماد على اليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد كان في جوان 1991 و جاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل اعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الادارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وتغيير سياسة الاعانات و نظم الدعم و الغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية ، أما الإتفاق الذي أبرم في بداية 1994 والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 و إتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995- 1 أفريل 1998 [1].

الفرع الثالث: الاصلاحات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في الجزائر

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها و اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، و تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية و رفع كفاءة الاقتصاد الجزائري و تحريره بالاعتماد على آليات السوق و الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن أهم الاصلاحات ما يلي:

أولا: اتفاقات الاستعداد الائتماني

1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (30 ماي 1989):

[1] نفس المرجع، ص 183.

عقد أول اتفاق استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة وهذا في نهاية ماي 1989 و ما ميز هذا الاتفاق أنه تم في سرية تامة ، وتبعا لهذا الاتفاق تمكنت الجزائر من اجراء سحب غير مشروط ل 25% من حصتها المقدرة ب 623 مليون وحدة سحب خاصة وبالتالي الحصول على 155.5 مليون DTS مع العلم بأن السماح بسحب شريحة الاحتياطات التي تمثل 25% من حصة البلد العضو لا يتطلب شروطا مسبقة ،بل يتطلب من البلد المعني تقديم وصف عام للإجراءات المزمع اتباعها من أجل تسوية وضعيته المالية الخارجية ،كما استفادت الجزائر ايضا من التسهيلات المقدمة من طرف الصندوق والتي تعتبر مكملة للاتفاق الاستعدادي حيث قدم الصندوق قرضا قدره 315.2 مليون DTS وهذا من أجل التخفيف من عبء المديونية وخدمة الدين والذي حدد أجل استحقاقه ما بين 3 و 5 سنوات ،اضافة إلى القرض المقدم من البنك العالمي خلال نفس السنة والمقدر ب 300 مليون دولار أمريكي لدعم الاصلاحات الاقتصادية[1].

تضمن هذا الاتفاق مجموعة من الشروط تستلزم بها الجزائر منها[2]:

- سياسة نقدية أكثر صرامة
- القضاء على عجز الموازنة العمومية
- مواصلة تخفيض قيمة الدينار
- ادخال المرونة على نظام الأسعار

لقد تم الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول عن طريق عمليتان هما[3]:

[1] اكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 183.

[2] بالصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل مالي، جامعة الجزائر ، 2008-2009، ص ص 71-72.

[3] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1998-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 218.

العملية الأولى: تمثلت في السحب من الشريحة الاحتياطية ،التي تمثل الفارق بين حصة البلد العضو في الصندوق و الموجودات لديه من عملة هذا البل ،ووفق تشريعات الصندوق فإن السحب داخل الشريحة الاحتياطية يكون دون شروط و يتم بصورة آلية بعد تصريح البلد العضو بحاجته لتمويل عجز في ميزان مدفوعاته.

العملية الثانية :و هي طلب مساعدة الصندوق في الحصول على حق استخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الاحتياطية ،و ذلك بالتفاوض معه حول " تسهيل تمويل تعويضي" ،لتمويل العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات و ارتفاع أسعار الحبوب المستوردة.

وبالتدقيق في العناصر السابقة نلاحظ أن أغلبها يمس الجانب المالي والنقدي وهذا راجع إلى طبيعة صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة مالية من خلالها يظهر لنا الأدوات الأساسية التي يعتمدها في اجراء أي إصلاح اقتصادي حيث تكون السياسة المالية والنقدية هي محور كل اصلاح ،إلى جانب هذا فهي تبين لنا الأسس الحقيقية التي يحاول صندوق النقد الدولي ارسائها والتي تصب كلها في خانة نظام اقتصاد السوق فمن خلال الشروط السابقة كانت الجزائر مدعوة إلى التحكم الصارم لحجم الكتلة النقدية و التي تعتبر مصدرا لفائض الطلب الذي يرتبط مباشرة بالأسعار و السياسة الموازية وكذا معدل الصرف[1].

2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (03 جوان 1991):

تم التوقيع على اتفاقية استعداد ائتماني ثانية مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 03 جوان 1991 لمدة 10 أشهر تحصلت الجزائر بموجبها على 300 مليون وحدة سحب خاصة (404 مليون دولار) توزع على أربعة شرائح قيمة كل واحدة 75 مليون وحدة سحب خاصة علاوة على امكانية منح قرض في اطار تسهيل تمويل

[1] بالصديق محمد ، مرجع سابق، ص 72.

التعويضي قدره 210 مليون وحدة سحب خاصة في حالة انهيار اسعار الصرف في الأسواق العالمية اضافة إلى توجيه نداء إلى المجتمع الدولي من أجل مرافقة التيار الاصلاحي في الجزائر[1].

ثانيا: برنامج التثبيت الاقتصادي (أفريل 1994 – مارس 1995)

إن انخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية ومنها لجأت الجزائر إلى المديونية الخارجية وقد تضخم حجم الديون الخارجية خلال الفترة 1986–1991 كما زادت خدمة الدين وأصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات ما يجعل الجزائر تستدين لاستيراد المواد الغذائية فإنها ألحقت أضرارا كبيرة بجهاز الانتاج الذي كان يحتاج إلى القروض، و بالتالي رفضت الجزائر اللجوء إلى جدولة ديونها مما جعلها تخصص نحو 21% من الناتج الوطني الاجمالي لسد خدمة الديون سنة 1990 ، كل هذه المشاكل أدت بالجزائر بالاستنجاد بصندوق النقد الدولي و ذلك من خلال تحرير رسالة النية التي على ضوئها تضمنت الاصلاحات التي تنوي الجزائر على تفعيلها في الواقع من خلال استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق و التخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن [2].

وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار أي مايعادل 731.5 حقوق سحب خاصة،وزع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 حقوق سحب خاصة وتم تسليمه مباشرة بعد الإتفاق، والثاني يسلم خلال السنة في شكل دفعات ، ولقد لجأت الجزائر إلى إتخاذ عدة إجراءات عملية لتحقيق أهداف الإتفاق المشار إليه سابقا ومنها مايلي[3]:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار= 36 دج اي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%.
- يهدف إلى دعم ادماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة الخارجية.

[1] نفس المرجع، ص 185-186.
[2] مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع)، الطبعة الأولى ، الأردن، 2009، ص ص 136-137.
[3] نفس المرجع ، ص ص 74-75.

- تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدلات الفائدة عللى الادخار من 10% إلى 14% وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.
- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الخام.

ثالثا: برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

و الذي امتد من أفريل 1995 إلى مارس 1998 و يعتبر هذا البرنامج ضرورة وطنية ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني ،فبعد الإصلاحات التي عرفتها مرحلة الثمانيات تم الإجماع على ضرورة القيام بإصلاحات جذرية لكل المشاكل التي يعاني منها الاقتصادي الوطني لذلك قامت السلطات بإصلاحات مكثفة في كل المجالات استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق ،لذلك جاء برنامج التصحيح الهيكلي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني و استقراره و تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات و البدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية و مواصلة تحرير الاقتصاد[1].

حدد مبلغ الاتفاق بقيمة 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة وهو ما يعادل 1.8 مليار دولار امريكي ويمثل هذا المبلغ 127.8 % من حصة الجزائر و يندرج هذا الاتفاق في نطاق الميكانيزم الموسع للقروض شرع في تنفيذه في 22 ماي 1995 ويمتد إلى غاية 21 ماي 1998 ،وبمجرد الموافقة على هذا الاتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول وقدره 325.28 وحدة سحب خاصة على أن يتم سحب و استخدام المبلغ المتبقي 844.08 مليون على أقساط يتم استنفاذها قبل تاريخ 21 ماي 1998[2].

ومن أهداف هذا البرنامج ما يلي[3]:

- تحقيق نمو متوسط 5% من اجمالي الانتاج الخام خارج المحروقات.

[1] نصيرة لبجيري، **التجربة الجزائرية في الاصلاحات البنكية**، مجلة المؤسسة وقضايا المرأة، ،الجزائر، دون سنة نشر، ص 207
[2] اكرام مياسي ، مرجع سابق، ص 190.
[3] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن ، جانفي 2005، ص ص 11- 12.

- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وتحرير الأسعار و الغاء التدعيم للسلع.
- الشروع في الخوصصة من خلال وضع اطار تشريعي.

المطلب الثاني: علاقة الجزائر بالبنك الدولي

إن حاجة الجزائر إلى التعامل مع البنك الدولي باعتبارها أداة للتمويل الخارجي نبع من وجود فجوة في مواردها المحلية ،وفي استقراء لمختلف المراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري يلاحظ أن التعامل مع البنك العالمي كان ضرورة ملحة على الدولة الجزائرية فرضتها هشاشة الاقتصاد الوطني و ضعف سياسة التخطيط المركزي وبعدها تفشي الأزمة الاقتصادية الوطنية و ارتفاع المديونية الخارجية.

الفرع الأول: انضمام الجزائر إلى البنك الدولي

تعود بداية التقارب بين الجزائر المستقلة و البنك العالمي إلى أول زيارة لمدير البنك الدولي بيار موسى إلى الجزائر بتاريخ 10-12-1992 وتلتها زيارة المدير العام للبنك العالمي إلى الجزائر بتاريخ 09-05-1963 حيث تلقى من الحكومة الجزائرية طلبا رسميا للانضمام إلى البنك ،وهذا بعد لقائه وزير المالية أحمد فرانسيس وقام بعدها البنك بتقديم عرض مساعدة للجزائر عن بعض المشاريع الفلاحية و الصناعية ،ومع صدور القانون 63-320 بتاريخ 31 اوت 1963 المتضمن الموافقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء البنك الدولي تمكنت الجزائر من الانضمام رسميا إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذلك المؤسسة الدولية للتنمية ، وبعد شهر تقدم وفد رسمي جزائري بقيادة السيد العياشي ياكر إلى البنك الدولي بطلب تمويل مصنع تمييع الغاز بأرزيو وبتاريخ 21

سبتمبر من نفس السنة مثل السيد بشير بومعزة الجزائر لأول مرة في مجلس محافظي البنك العالمي و صندوق النقد الدولي[1].

الفرع الثاني: اتفاقيات الجزائر مع البنك الدولي

سمحت الاتفاقيات التي عقدتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي باسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية ،وتحقيق الشروط الضرورية لاستعادة النمو الاقتصادي. ومن أجل دعم وتقوية هذه التوازنات وافق مجلس إدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في شهر فيفري 1996 على وضع استراتيجية تعاون مع الحكومة الجزائرية لاستكمال جهود التصحيح الهيكلي ،والتحول الاقتصادي. وتجسيداً لهذه الاستراتيجية ،وافق البنك في 25 أفريل 1996 على تقديم قرض للحكومة الجزائرية بمبلغ 300 مليون دولار لتمويل برنامج التعديل الهيكلي، الذي حُدّد تاريخ نهايته في 30 أفريل 1998،و تتلخص أهداف البرنامج فيما يلي[2] :

- دعم جهود التصحيح الهيكلي والتحول الاقتصادي الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ نهاية الثمانينات.
- ترقية القطاع الخاص ومحاولة إعطائه دوراً نشيطاً في عملية التنمية الاقتصادية.
- دعم الإصلاحات الهيكلية، وخاصة قطاعي الفلاحة والمالية، فضلاً عن ترقية القطاعات ذات الأولوية ،مثل قطاع السكن،والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قدّم البنك الدولي من خلال البرنامج ،قرضاً لتلبية احتياجات ظرفية في مجال التمويل الخارجي، نظراً لإمكانية حشد القرض واستخدامه في عملية إنعاش نشاط المؤسسات الإنتاجية التي تعاني من مشكل تموين, نتج عن عدم قدرتها على استيراد المواد الأولية الوسيطة والضرورية للسير العادي لعملية الإنتاج، وبذلك استُخدم

[1] لخضر عليان،**البنك العالمي وعلاقته بالجزائر**،مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون ،فرع ادارة و المالية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010-2011، ص 74.

[2] نور الدين أعراب، **دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي والنقدي الدوليين وعلاقتها بالدول النامية (حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص ص 123.

جزءاً من القرض لاستيراد هذه المواد، ويمكن أن تتم عملية الاستيراد من أي بلد عضو في البنك الدولي، كما يمكن استيراد كل المواد والمنتجات, ما عدا بعض المنتجات الخاصة، مثل المشروبات الكحولية، والتبغ، والمفاعلات النووية. كما يستثني البرنامج استيراد المنتجات الكمالية كالذهب، والأحجار الكريمة ... إلخ.[1]

حدد مبلغ القرض بـ 300 مليون دولار أمريكي، كما حُددت مدّته بـ 17 سنة، مع فترة تأجيل مدتها 5 سنوات أما سعر الفائدة المطبق فحدده البنك بـ 7,5 %، ويمكن لهذا الأخير مراجعته كل ستة أشهر؛ كما يحتسب البنك عمولة على المبالغ التي لم تصرف من القرض ،نسبتها 0,75 % سنوياً ،وقد تم تخفيضها بالنسبة لسنة الحصول على القرض إلى نسبة 0,25 % ،وكان بإمكان البنك المركزي الجزائري حشد مُجمل المبلغ للحصة الأولى (150 مليون دولار) بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ،ولقد تم فتح خمسة حسابات إيداع لدى بنك الجزائر مُعنونة بعملات مختلفة (دولار أمريكي ،جنيه إسترليني، فرنك فرنسي ،ينّ ياباني ومارك ألماني) إلا أن حشد الحصة الثانية ،توقف على شرط وهو إثبات لكل النفقات الخاصة بالحصة الأولى.

و إبتداءا من سنة 1999 حدثت ليونة في موقف السلطة التنفيذية بعد تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية إذ تم طلب دعم البنك الدولي لفتح قطاع الهياكل الاقتصادية القاعدية للاستثمار الخاص ،حيث نظم ملتقى حول التنازل عن مجموعة من المشاريع التنموية والمؤسسات في اطار دعم الاصلاحات في القطاعات الاستراتيجية ومنذ هذا التاريخ تم الشروع في تقديم قروض من البنك للمؤسسات ،فمن بين ما تضمنته تقديم مساعدة تقنية لقطاع الاتصالات و البريد بمبلغ 9 مليون دولار وتقديم مساعدة تقنية لعصرنة نظام الميزانية بمبلغ 23.7 مليون دولار ومساعدة تقنية لقطاع الطاقة والمناجم بمبلغ 18 مليون دولار و تطوير الهياكل القاعدية للجهاز المالي بمبلغ مقدر ب 16.5 مليون دولار ،يضاف إلى هذا مساعدات لقطاعي المواصلات وقروض الرهون بمبلغي 8.7 مليون دولار و 5.5 مليون دولار على التوالي كما تم اعتماد مشرع استعجالي

[1] نفس المرجع ، ص 123.

يتعلق بقرض لإعادة البناء الإستعجالي للمنطقة المنكوبة لعين تيموشنت بسبب كارثة الزلزال بقيمة 83.5 مليون دولار.[1]

الفرع الثالث: المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي

تتمثل القطاعات التي مولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى غاية 2001 في[2]:

القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، كما يعد ذو كثافة في استخدام اليد العامل لذلك يحظى هذا القطاع بأولوية كبيرة في العمليات الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ولقد مول هذا الأخير ثلاثة عشر (13) مشروعا في القطاع الزراعي ,بمبلغ إجمالي قدره 647 مليون دولار أمريكي، وكان أول مشروع موله البنك في هذا القطاع هو مشروع المساعدة التقنية للتنمية الريفية، والذي صودق عليه في 26 جوان 1975 م بقرض مبلغه 8 مليون دولار .أما آخر مشروع , فصودق عليه بتاريخ 25 مارس 1997 إذ خصص له قرضا قدره 89 مليون دولار، ووجه هذا القرض لخلق مناصب شغل في القطاع الزراعي.

القطاع الصناعي:

يعد القطاع الصناعي بدوره ذو أهمية بالغة وأساس كل تنمية اقتصادية ،وتطور اقتصادي ،ولم يحظ هذا القطاع بتمويلات كبيرة إذا ما قورنت بتلك التي خصصت للقطاع الزراعي ،بحيث لم يمول البنك في القطاع الصناعي سوى ثلاثة مشاريع وهي:

- مشروع لإنتاج الغاز المميع ،صودق عليه بتاريخ 14 ماي 1964 ،وقدر مبلغ القرض ب 20.50 مليون دولار.

[1] لخضر عليان، مرجع سابق، ص 75.
[2] برباص الطاهر ، مرجع سابق، ص ص 163-165.

- مشروع لتوسيع المؤسسة الوطنية لمواد البناء ،صودق عليه 16 سبتمبر 1975 وحدد مبلغ القرض ب 46مليون دولار.
- مشروع لإعادة هيكلة القطاع الصناعي ،صودق عليه بتاريخ 31 ماي 1990 بقرض قدره 99.50 مليون دولار.

قطاع النقل:

حظي قطاع النقل بدوره بأهمية كبيرة في البرامج الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بحيث قدم هذا الأخير قروضا عديدة لقطاع النقل بفروعه المختلفة (إنجاز الطرقات ،السكك الحديدية ،الموانئ...الخ)، إن أغلب القروض التي قدمها البنك لتمويل قطاع النقل ,استخدمت لتمويل مشاريع لإنجاز الطرقات ،بحيث مول البنك ستة مشاريع لإنجاز الطرقات بمبلغ إجمالي قدره 546 مليون دولار.

كما مول البنك ثلاثة مشاريع لإنجاز الموانئ وهي:

- مشروع إنجاز ميناء" بطيوة"، صودق عليه بتاريخ 30 ماي 1974 وبلغت قيمة القرض70 مليون دولار أمريكي.
- مشروع لإنجاز ميناء جيجل ،صودق عليه في 19 ماي 1977 ،وخصص لهذا المشروع قرض بقيمة 80 مليون دولار.

المشروع الثالث لإنجاز ميناء ،صودق عليه في 29 جوان , 1989 وخصص لهذا المشروع قرض بقيمة 63 مليون دولار.

وفي مجال السكك الحديدية مول البنك مشروعين:

- المشروع الأول صودق عليه بتاريخ 30 ماي/ 1974 ،بقرض قدره 49 مليون دولار.
- المشروع الثاني صودق عليه في 24 جوان 1988 ، وخصص له مبلغ 143 مليون دولار.

أما آخر مشروع موله البنك الدولي للإنشاء والتعمير في قطاع النقل ،فهو خاص بتقديم المساعدة التقنية للقطاع ،وصادق مجلس إدارة البنك على هذا المشروع في 23 أوت 2001 ،وحدد مبلغ القرض ب 8.72 مليون دولار.

وبالإضافة إلى هذه القطاعات التي استفادت من النسبة الكبيرة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير هناك قطاعات أخرى أقل أهمية مثل قطاع المناجم ،المواصلات السلكية واللاسلكية ،التنمية الحضرية،...الخ.

استهدفت مساعدات مجموعة البنك الدولي إلى الجزائر خلال السنوات 2004-2006 ما يلي[1]:

- تدعيم استقرار المالية العامة والهيدروكربونات من أجل بناء الأساس اللازم لاستمرارية النمو.
- إلغاء القيود المعيقة للنمو الذي يتصدره القطاع الخاص ولاسيما تلك التي تؤثر في بيئة الأعمال التجارية ،و مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة و القطاع المالي و تنمية مرافق البنية الأساسية.
- مساندة جهود الحكومة لوضع وتنفيذ استراتيجية تستهدف تحسين تقديم الخدمات ولاسيما امدادات المياه و النقل ،و الإسكان ،والخدمات البيئية والتنمية البشرية وذلك بهدف الوفاء باحتياجات السكان الحاسمة الأهمية.

و تهتدي المساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي للجزائر بثلاث مبادئ هي:

- الانتقائية من خلال الانخراط في عدد محدود من المجالات والاستخدام الانتقائي لأدوات البنك الدول
- النهج المستند إلى البرامج والذي يركّز على نقل المعرفة وبناء القدرات
- الشراكات والتواصل وتبادل المعارف.

و فيما يلي جدول يوضح اجمالي المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي :

الجدول رقم(03): القروض التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير للجزائر

[1] برباص الطاهر، مرجع سابق، ص 162

الوحدة: مليون دولار

رقم المشروع	اسم المشروع	مبلغ القرض	القطاع	تاريخ المصادقة على المشروع
01	المشروع الوطني الثاني للتزويد بالمياه والصرف الصحي	20.00	امدادات المياه و الصرف الصحي	1988-01-28
02	مشروع خاص بالسكك الحديدية	143.00	النقل	1988-06-24
03	مشروع خاص بالتكوين المهني	54.00	التربية	1988-06-24
04	مشروع القرض الفلاحي	110.00	الفلاحة	1988-12-13
05	مشروع لمكافحة الجراد في الصحراء	58.00	الزراعة	1989-01-31
06	مشروع لدعم الاصلاحات الاقتصادية	300	قطاعات متعددة	1989-06-31
07	مشروع للمساعدة التقنية	26.00	ادارة القطاع العام	1990-03-06
08	مشروع لإعادة هيكلة القطاع الصناعي	99.50	الصناعة	1990-05-31
09	مشروع لتطوير جامعة العلوم والتكنولوجيا	65.00	التعليم العالي	1990-11-06
10	مشروع قطاع الصحة العمومية	16.00	الصحة	1991-07-30
11	مشروع مسح الاراضي	33.00	التنمية الحضارية	1992-06-11
12	مشروع لدعم التعليم الاساسي والثانوي	40.00	التربية و التعليم	1993-03-16
13	مشروع التنمية المناطق الصحراوية	30.00	الزراعة	1993-12-23
14	مشروع للتموين بالمياه والصرف الصحي	110.00	امدادات المياه والصرف الصحي	1994-06-02
15	مشروع لانجاز الطريق الوطني	130.00	النقل	1995-01-31
16	مشروع لإصلاح نظم الضمان الاجتماعي	50.00	الحماية الاجتماعية	1996-04-25
17	مشروع تمويل برامج التشغيل في الريف	89.00	الزراعة	1997-03-25
18	مشروع الاسكان محدودي الدخل	150.00	التنمية الحضارية	1998-06-25
19	مشروع استعجالي لإعادة بناء مخربه زلزال " عين تيموشنت"	83.46	قطاعات متعددة	2000-06-22

20	**مشروع لدعم مسار الخوصصة**	**5.00**	**قطاع الخاص**	**2000-06-26**
21	مشروع لإصلاح قطاع البريد و المواصلات	9.00	البريد و المواصلات	2000-06-27
22	مشروع لعصرنة انظمة الميزانية	23.70	ادارة القطاع العام	2001-02-06
23	مشروع لتطوير الهياكل القاعدية الخاصة ،النظام المالي	16.50	المالية	2001-07-26
24	مشروع المساعدة التقنية في قطاع النقل	8.72	النقل	2001-08-23
25	مشروع الوقاية من الكوارث الطبيعية	89	قطاعات متعددة	2002-08-08
26	خلق فرص العمل في المناطق الريفية	95	الزراعة	2003-04-29

المصدر: برباص الطاهر ،**اثر تدخل المؤسسات النقدية المالية و الدولية في الاقتصاد ،دراسة حالة الجزائر** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ،2008-2009 ،ص 166.

المبحث الثاني: تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر 1990-2014

إن تطبيق المؤسسات المالية الدولية لإصلاحاتها الاقتصادية وبرامج التعديل في الجزائر أدى إلى ظهور مجموعة من النتائج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي و التي تخص مؤشرات التنمية الاقتصادية يمكن ذكرها فيما يلي

المطلب الأول: تطور المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي)

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي يتم بواسطها قياس التنمية الاقتصادية في الجزائر و سنقوم في هذا المطلب بالدراسة اجمالي الناتج المحلي باعتباره أهمها.

الفرع الأول: تحليل الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم(04):تطور اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
اجمالي الناتج المحلي	62.05	45.72	48	49.95	42.52	41.76	46.94	48.18	48.19	48.64	54.79
السنة	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
اجمالي الناتج المحلي	54.74	56.76	67.86	85.33	103.03	117.03	134.98	171.00	137.21	161.21	2000.02
السنة	**2012**	**2013**	**2014**								
اجمالي الناتج المحلي	209.05	209.72	213.98								

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي http://www.worldbank.org

و يوضح المنحنى البياني التالي تطور اجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة

الشكل رقم(06):تطور اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

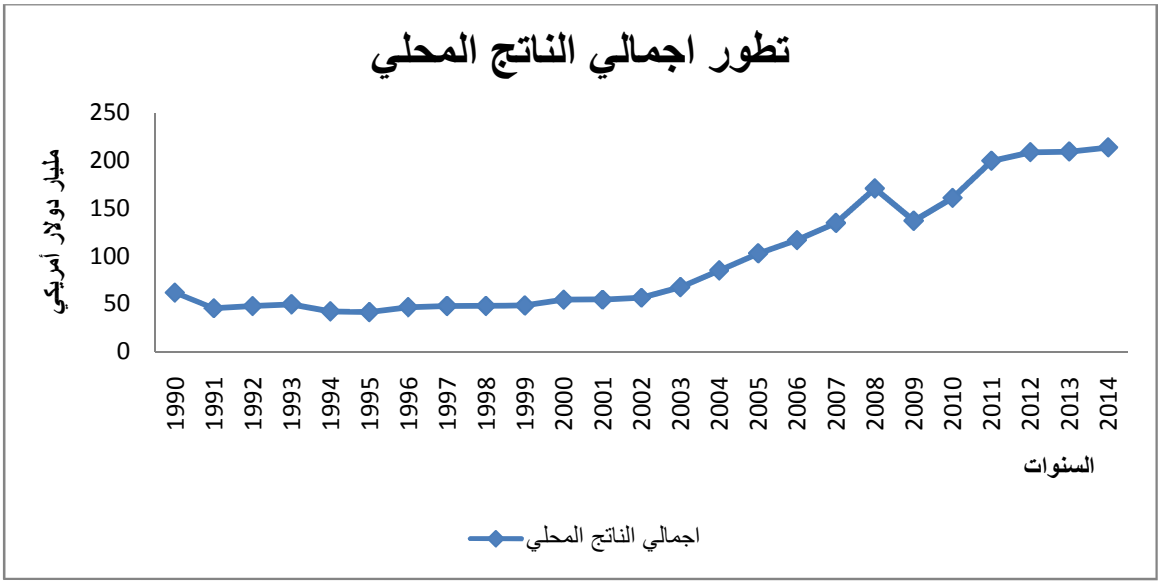

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (04)

من خلال الشكل رقم (06) نلاحظ أن قيم الناتج المحلي الاجمالي عرفت تذبذب في الفترة 1990-1996 حيث بلغ سنة 1990 مقدار 62.05 مليار دولار امريكي ثم انخفضت سنة 1991 إلى 45.72 قبل الدخول في مرحلة التذبذب (1992-1996) و هذا راجع إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تسود الجزائر في تلك الفترة مع تراكم المديونية و انخفاض أسعار البترول و شروع الجزائر في التحول إلى اقتصاد السوق.

خلال السنوات 1997، 1998، 1999 عرف الناتج المحلي الاجمالي شبه استقرار في حدود 48 مليار دولار أمريكي ،وبعد عودة الاستقرار السياسي والأمني شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية ،أهمها برنامج الانعاش الاقتصادي.

وخلال السنوات اللاحقة (2000-2008) عرف الناتج المحلي الاجمالي نمطا تصاعديا حيث ارتفع من 54.79 مليار دولار سنة 2000 إلى 171 مليار دولار سنة 2008 نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار

المحروقات في هذه الفترة (54.54 دولار سنة 2005) ،و قد عرفت الجزائر فائضا ماليا لا سابق له في هذه السنوات

في سنة 2009 انخفض الناتج المحلي الاجمالي إلى 137.21 مليار دولار، ثم عاد إلى الارتفاع سنة 2010 إلى 161.21 مليار دولار ،في 2012 بلغ 209.05 مليار دولار وفي سنة 2014 قدر ب 213.98 مليار دولار نتيجة المشاريع التنموية التي قامت بها الدولة للنهوض بالتنمية.

الفرع الثاني: اختبار الفروق بين المتوسطات لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية

من أجل اختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية سنعتمد على اختبار ستيودنت للمشاهدات المزدوجة بهدف اختبار فيما إذا كان هناك فروق ذو دلالة احصائية بين متوسط اجمالي الناتج المحلي قبل تطبيق البرامج الاقتصادية (Ux1) ومتوسط اجمالي الناتج المحلي بعد تطبيق البرامج الاقتصادية (Ux2) وهذا عند مستوى معنوية 0.05.

أي اختبار الفرضيات التالية:

- لا يوجد اختلافات معنوية بين متوسطي اجمالي الناتج المحلي قبل الاصلاحات وبعدها
- $H0: Ux1=Ux2$
- يوجد اختلافات معنوية بين متوسطي اجمالي الناتج المحلي قبل الاصلاحات وبعدها
- $H1: Ux1\neq Ux2$

Test échantillons appariés

		Différences appariées					t	ddl	Sig. (bilatérale)
		Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence				
					Inférieure	Supérieure			
Paire 1	X1 - X2	-50,09500	42,71071	13,50631	-80,64840	-19,54160	-3,709	9	,005

المصدر :من اعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS9

من خلال الجدول نجد أن :القيمة الاحتمالية لاختبار ستودينت تساوي 0.005 وهي أصغر من 0.05 ما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد اختلافات معنوية بين متوسطي اجمالي الناتج المحلي قبل الاصلاحات الاقتصادية وبعدها.

المطلب الثاني: تطور المؤشرات الاجتماعية

سنقوم بتحليل مؤشرين اجتماعيين للتنمية الاقتصادية في الجزائر ،يتناول الفرع الأول مؤشر صحي و الفرع الثاني مؤشر تعليمي.

الفرع الأول: مؤشرات صحية (مؤشر أمل الحياة)

أولا: تحليل مؤشر أمل الحياة في الجزائر

يبين هذا المؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة وهذا المؤشر كلما ارتفع دل على نمو الجانب الصحي وسنقوم بدراسة تطور مؤشر أمل الحياة خلال الفترة 1990-2014 كمؤشر اجتماعي صحي وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05):تطور مؤشر أمل الحياة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

الوحدة :سنة

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مؤشر أمل الحياة	66.69	66.96	67.21	67.48	67.78	68.12	68.51	68.92	69.34	69.76	70.18
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤشر أمل الحياة	70.6	71.01	71.42	71.82	72.2	72.56	72.90	73.22	73.52	73.80	74.07
السنة	2012	2013	2014								
مؤشر أمل الحياة	74.32	74.57	74.81								

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

و الشكل التالي يمثل منحنى تطور مؤشر أمل الحياة في الجزائر

الشكل رقم (07): تطور مؤشر أمل الحياة خلال الفترة 1990-2014

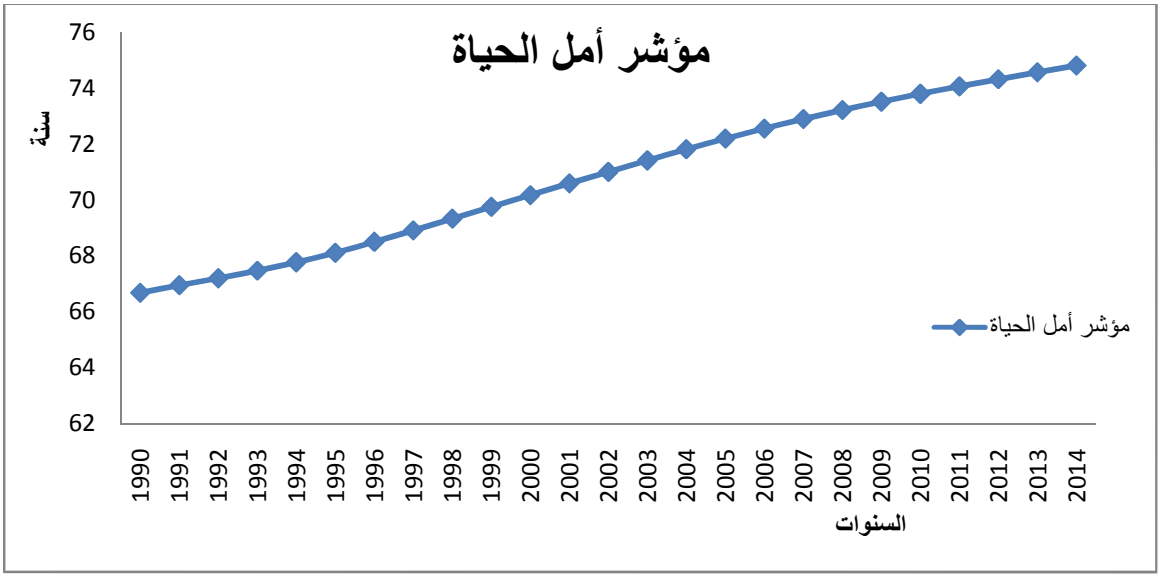

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(05)

من خلال الشكل رقم(07) نلاحظ أن مؤشر أمل الحياة انتقل من 66.69 سنة في 1990 الى 70.18 سنة في 2000 ،ثم عرف تزايد مستمر خلال السنوات التالية ففي 2009 بلغ 73.52 سنة و بلغ في 2014 ما قيمته 74.81 سنة ،وهذا دليل على التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر وذلك بسبب تحسن الظروف

المعيشية ،إلا أن ذلك لا يغطي على الارتفاع المتزايد للأمراض المختلفة في المجتمع الجزائري فمعدل الأمل في الحياة يعكس فقط متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد ولا يظهر طبيعة الأمراض التي يعيشها المجتمع ،فقد شهدت الجزائر نقلة فيما يخص طبيعة المرض خاصة بالنسبة للأمراض المنتقلة بفعل سوء شروط النظافة العامة.

ثانيا: اختبار الفروق بين المتوسطات لمؤشر أمل الحياة في الجزائر قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية

من أجل اختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لمؤشر أمل الحياة في الجزائر قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية سنعتمد على اختبار ستيودنت للمشاهدات المزدوجة بهدف اختبار فيما إذا كان هناك فرق ذو دلالة احصائية بين متوسط أمل الحياة قبل تطبيق البرامج الاقتصادية (Ux1) و متوسط أمل الحياة بعد تطبيق البرامج الاقتصادية (Ux2) وهذا عند مستوى معنوية 0.05.

أي اختبار الفرضيات التالية:

- لا يوجد اختلافات معنوية بين متوسطي أمل الحياة قبل الاصلاحات وبعدها
- H0: Ux1=Ux2
- يوجد اختلافات معنوية بين متوسطي أمل الحياة قبل الاصلاحات وبعدها
- H1: Ux1≠Ux2

Test échantillons appariés

		Différences appariées					t	ddl	Sig. (bilatérale)
		Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence				
					Inférieure	Supérieure			
Paire 1	X1 - X2	-4,19727	,20010	,06033	-4,33170	-4,06284	-69,568	10	,000

من اعداد الطالبة باستخدام برنامج spss9

من خلال الجدول نجد أن :القيمة الاحتمالية لاختبار ستودينت تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 ما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد اختلافات معنوية بين متوسطي مؤشر أمل الحياة قبل الاصلاحات الاقتصادية وبعدها.

الفرع الثاني: مؤشرات تعليمية (نسبة التمدرس)

النسبة الحقيقية للتمدرس هي عدد التلاميذ المسجلين في الطور الابتدائي و المتوسط البالغة أعمارهم ما بين 6 و 13 سنة نسبة الى عدد الأطفال البالغة أعمارهم ما بين 6 و 13 سنة (باستثناء عدد التلاميذ المسجلين والذين تقل أعمارهم عن 6 سنوات و أكبر من 13 سنة.

أولا: تحليل مؤشر التمدرس في الجزائر 1990-2014

سنقوم بدراسة تطور هذا المؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06) :تطور نسب التمدرس خلال الفترة 1990-2014

الوحدة : %

السنة	91/90	92/91	93/92	94/93	95/94	96/95	97/96	98/97	99/98	2000/90	01/00
نسب التمدرس	85.98	86.42	86.96	87.88	88.39	87.87	87.82	87.69	87.45	88.51	90.65
السنة	02/01	03/02	04/03	05/04	06/05	07/06	08/07	09/08	10/09	11/10	12/11
نسب التمدرس	91.88	93.03	93.46	93.65	93.70	94.84	95.39	92.05	94.9	95.4	97.8
السنة	13/12	14/13									
نسب التمدرس	98	98.9									

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائياتhttp://www.ons.dz

و يمثل الشكل التالي منحى تطور نسب التمدرس خلال فترة الدراسة

الشكل رقم(08) :تطور نسب التمدرس في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

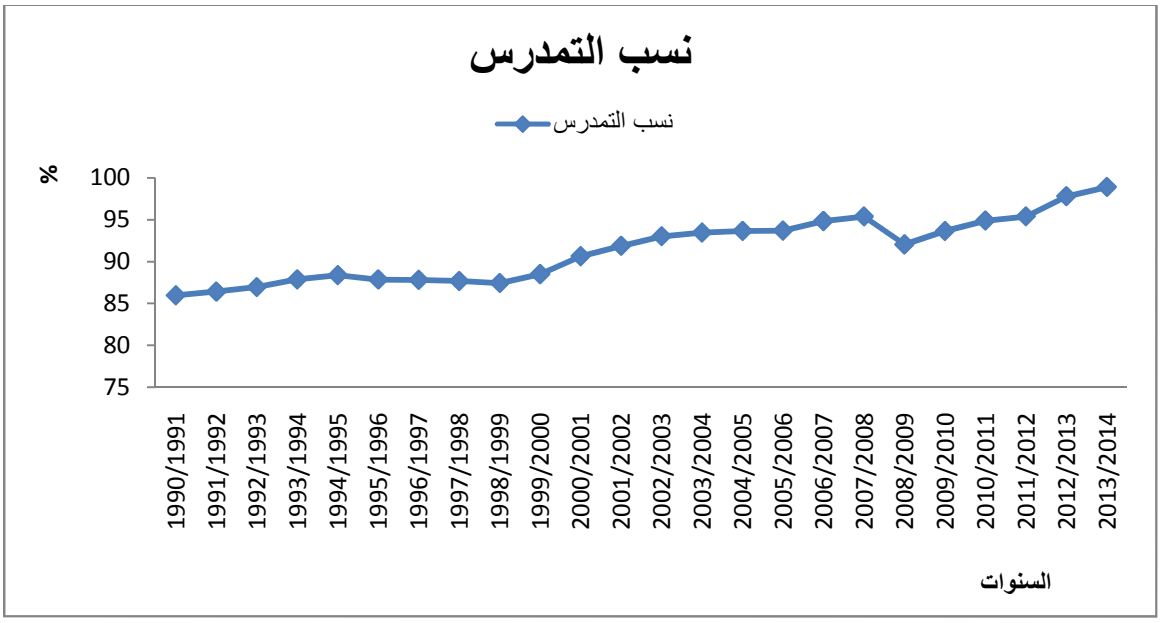

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(06)

نسب التمدرس قد عرفت تزايد مستمر عموما و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع التعليم ،كما أن مجانية التعليم في الجزائر كان لها دور كبير في النتائج المتحصل عليها حيث أنها بلغت 98.9% في الموسم الدراسي 2014/2013 بينما كانت نسبتها 85.98% بداية التسعينات.

ثانيا: اختبار الفروق بين المتوسطات لنسب التمدرس في الجزائر قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية

من أجل اختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لنسب التمدرس في الجزائر قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية سنعتمد على اختبار ستيودنت للمشاهدات المزدوجة بهدف اختبار فيما إذا كان هناك فرق ذو دلالة احصائية بين متوسط نسب التمدرس قبل تطبيق البرامج الاقتصادية (Ux1) و نسب التمدرس بعد تطبيق البرامج الاقتصادية (Ux2) وهذا عند مستوى معنوية 0.05.

أي اختبار الفرضيات التالية:

- لا يوجد اختلافات معنوية بين متوسطي نسب التمدرس قبل الاصلاحات وبعدها

- H0: Ux1=Ux2

- يوجد اختلافات معنوية بين متوسطي نسب التمدرس قبل الاصلاحات وبعدها

- H1: Ux1≠Ux2

Test échantillons appariés

	Différences appariées					t	ddl	Sig. (bilatérale)
	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence				
				Inférieure	Supérieure			
x1 - x2	-5,73300	,98519	,31154	-6,43776	-5,02824	-18,402	9	,000

المصدر :من اعداد الطالبة باستخدام برنامج spss9

من خلال الجدول نجد أن :القيمة الاحتمالية لاختبار ستودينت تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 ما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة أي أنه يوجد اختلافات معنوية بين متوسطي نسب التمدرس قبل الاصلاحات الاقتصادية وبعدها.

المطلب الثالث : تطور المؤشرات الهيكلية (البطالة)

سنقوم في هذا المطلب بدراسة مؤشر البطالة في الجزائر كمؤشر هيكلي خلال الفترة 1990-2014

الفرع الأول: تحليل مؤشر البطالة في الجزائر

سنقوم في هذا الفرع بدراسة مؤشر البطالة في الجزائر من أجل معرفة تأثير الاصلاحات الاقتصادية عليها

الجدول رقم(07) تطور معدل البطالة خلال الفترة 1990-2014

الوحدة: %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	19.8	20.6	23.7	23.2	24.4	27.9	27.99	25.43	28	29.3	29.77
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل البطالة	27.3	25.9	27.3	20.8	15.27	12.27	13.8	11.3	10.2	10	10
السنة	2012	2013	2014								
معدل البطالة	11	9.8	10.6								

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر أعداد مختلفة. www.bank-of-algerie.dz
- الديوان الوطني للإحصائيات. http://www.ons.dz

الشكل رقم (09) :تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

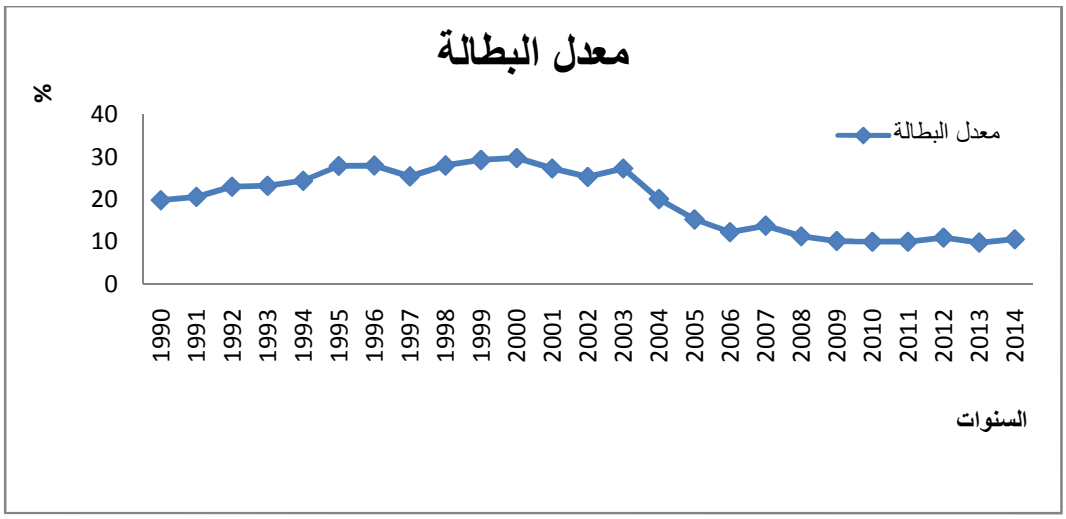

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول(07)

تميز سوق العمل منذ النصف الثاني للثمانينات إلى غاية 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى 29% فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة والتي اتسمت بتراجع كبير

في حجم الاستثمارات و انخفاض أسعار النفط ،اضافة إلى ذلك عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض الدينار ،ما أدى إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق العمل حيث قلت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد كبير للطب على العمل.

إضافة لما ترتب عن الاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في هذه المرحلة وشروعها في تطبيق برامج اعادة الهيكلة ،فقد أدى اللجوء الاضطراري إلى صندوق النقد الدولي إلى غلق العديد من المؤسسات وتسريح عدد كبير من العمال وارتفع بذلك معدل البطالة من 19.8% سنة 1990 إلى 29.77% سنة 1999.

و ابتداء من سنة 2000 و موازنة مع الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر جراء ارتفاع أسعار المحروقات وكذلك شروع الجزائر في تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي و بسبب انتهاج الجزائر لسياسة توسعية بزيادة الانفاق الحكومي ،انخفض بذلك معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 9.8% سنة 2013

الفرع الثاني: اختبار الفروق بين المتوسطات لمعدلات البطالة في الجزائر قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية

من أجل اختبار الفروق بين المتوسطات الحسابية لمعدلات البطالة في الجزائر قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية سنعتمد على اختبار ستيودنت للمشاهدات المزدوجة بهدف اختبار فيما إذا كان هناك فرق ذو دلالة احصائية بين متوسط معدل البطالة قبل تطبيق البرامج الاقتصادية (Ux1) و معدل البطالة بعد تطبيق البرامج الاقتصادية (Ux2) وهذا عند مستوى معنوية 0.05.

أي اختبار الفرضيات التالية:

- لا يوجد اختلافات معنوية بين متوسطي نسب البطالة قبل الاصلاحات وبعدها
- H0: Ux1=Ux2

- يوجد اختلافات معنوية بين متوسطي نسب البطالة قبل الاصلاحات وبعدها

- H1: Ux1≠Ux2

Test échantillons appariés

		Différences appariées					t	ddl	Sig. (bilatérale)
		Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence				
					Inférieure	Supérieure			
Paire 1	X1 - X2	14,4960	5,09319	1,61061	10,85255	18,13945	9,000	9	,000

المصدر :من اعداد الطالبة باستخدام برنامج spss9

من خلال الجدول نجد أن :القيمة الاحتمالية لاختبار ستودينت تساوي 0.000 وهي أكبر من 0.05 ما يؤدي إلى رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد اختلافات معنوية بين متوسطي نسب البطالة قبل الاصلاحات الاقتصادية وبعدها.

خلاصة

نتيجة الحالة الاقتصادية المتدهورة التي عرفتها الجزائر عمدت الى القيام باستراتيجيات تنموية لتحسين الأوضاع الاقتصادية ، وقد تطلب تجسيد استراتيجيات التنمية ،موارد مالية ضخمة لم تكن في حوزة الجزائر ما جعلها تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية الممثلة في صندوق النقد و البنك الدوليين لتمويل مشاريعها و تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية.

و في هذا الصدد حصلت الجزائر على العديد من القروض سواء من صندوق النقد الدولي أو من البنك الدولي في اطار الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.

و خلفت برامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية آثارا إيجابية على مستوى المجمعات الاقتصادية الكلية من خلال تخفيض معدل التضخم و استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية التي تظهر في تقليص من عجز الميزانية ،و ميزان المدفوعات ،بل و إحداث فائض في بعض السنوات ،أما بالنسبة للنتائج الاجتماعية فكانت بمثابة الفاتورة الباهظة لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية فقد كانت آثارا سلبية بالغة تتمثل في ارتفاع معدل البطالة ،تحسنت هذه الأخيرة مع بداية الألفية الثالثة إذ عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا و تحسنا ملحوظا لمؤشرات التنمية الاقتصادية .

خاتمة عامة

خاتمة عامة

أدت الأوضاع الاقتصادية المزرية التي شهدها العالم نهاية الحرب العالمية الثانية الى ضرورة ايجاد نظام مالي عالمي يعمل على تصحيح الأوضاع السيئة التي آلت ايها العلاقات الدولية في ذلك الوقت ،ولهذا تم عقد مؤتمر بروتن وودز سنة 1944 بهدف ايجاد نظام يسهر على السير الحسن للعلاقات المالية الدولية و انبثق عن هذا المؤتمر انشاء المؤسستين الدوليتين تتمثلان في صندوق النقد الدولي و البنك العالي

إن هذه المؤسسات المالية الدولية تعمل على منح القروض والاستشارات الاقتصادية للدول الأعضاء بها بهدف التصحيح و التقليل من الفجوات الاقتصادية وتحقيق التنمية المرجوة

كان لجوء الدول النامية الى هذه المؤسسات المالية الملاذ الأخير لها ،لاشتداد ازماتها الاقتصادية ما جعل الدول الرأسمالية التي تمتلك أكبر الحصص مساهمة في صندوق النقد والبنك الدوليين تستغلان الظروف الصعبة التي تمر بها هذه الدول ،ووضع شروط قاسية مقابل القروض والمساعدات التي تحصل عليها.

كما لا ننكر الدور الذي لعبته هذه المؤسسات في تمويل الدول من خلال برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي بهدف الوصول الى الاستقرار المالي و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية

وباعتبار الجزائر من بين الدول التي شهدت أوضاعا اقتصادية صعبة بسبب أزمة النفط عام 1986 ،ما جعلها تلجأ الى المؤسسات المالية الدولية طالبة المساعدة بهدف تصحيح الاختلالات التي شهدها الاقتصاد الجزائري جراء انخفاض أسعار البترول ،في اطار برامج التعديل الهيكلي ،إلا أن الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها المؤسسات المالية الدولية في الجزائر لم تحقق النتائج المرجوة منها لعدم أخذها بعين الاعتبار الخصوصيات التي تميز بها الاقتصاد الجزائري في ذلك الوقت.

1- نتائج اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى محققة :عملت المؤسسات المالية الدولية على زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر وتمكنت من خلال السياسات المتبعة من استرجاع التوازنات المالية الكلية و عودة النمو الايجابي.
- الفرضية الثانية محققة : أدت الاصلاحات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية إلى تحسن في مؤشرات الصحة والتعليم و ذلك من خلال رفع معدل التمدرس و زيادة معدل الأمل في الحياة في الجزائر.
- الفرضية الثالثة غير محققة :حيث أدت الاصلاحات الاقتصادية إلى رفع معدلات البطالة في هذه الفترة و ذلك راجع إلى التسريح المكثف للعاملين وغلق العديد من المؤسسات ،ما ساهم في تفاقم البطالة و زيادة نسبها ثم انخفضت مع بداية الألفية تدريجيا

2- نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- تعتبر المؤسسات المالية الدولية و المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من أهم المؤسسات المالية النشطة في الساحة الدولية نظرا للدور الذي يلعبانه في اعادة التوازن الاقتصادي للدول و تقديم الأموال و القروض للدول النامية من أجل دفع عجلة النمو و النهوض بالتنمية الاقتصادية.
- إن تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واضح من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي ،بحيث اختص صندوق النقد الدولي بالبرامج قصيرة الأجل المتمثلة في برامج التثبيت التي تختص بجانب الطلب الكلي ،أما البنك الدولي فاهتم بمعالجة جانب العرض و ذلك من خلال برامج التعديل الهيكلي.

- تفرض المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية شروط قاسية من أجل منحها التمويل اللازم ،قد تكون سبب في زيادة تدهور اقتصادياتها على المدى الطويل.
- لجأت الجزائر الى طلب الدعم من المؤسسات المالية الدولية ،ففي مجال الاصلاح الاقتصادي عقدت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي أما في مجال التمويل فقد كان تدخل هذه المؤسسات واضح من خلال تمويل العديد من المشاريع من طرف البنك الدولي.
- أدت سلسلة الاصلاحات التي قامت بها المؤسسات المالية الدولية في الجزائر من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي تحسنا على مستوى المجمعات الاقتصادية الكلية ممثلا في استعادة التوازنات الكلية و كذلك ارتفاع في معدل النمو و تخفيض في معدل التضخم ،أما بالنسبة للآثار على المستوى الاجتماعي فكانت بمثابة الفاتورة الباهظة لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية تتمثل في تدهور كبير في مستويات المعيشة لغالبية المجتمع نتيجة ارتفاع في معدل البطالة و الفقر ،كذالك تزايد الفجوة بين طبقات المجتمع إلى غير ذلك من الآثار السلبية الأخرى.
- الانتعاش المالي الذي عرفته الجزائر بداية من سنة 2000 كان نتيجة تحسن أسعار المحروقات ساهم هذا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما انعكس على مؤشرات التنمية الاقتصادية بالإيجاب وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يرتبط أساسا بالتغير في أسعار النفط.
- إن طبيعة الاقتصاد الجزائري واعتماده الشبه الكلي على قطاع المحروقات كان سبب في عدم تحقيق النتائج المرجوة من برامج التعديل والتثبيت في الجزائر.

3- التوصيات:

- وضع نظام تصويت أكثر عدالة يضمن التوازن بين مصالح الدول المتقدمة من جهة و الدول النامية من جهة أخرى.

- ينبغي على صندوق النقد و البنك الدوليان أن يأخذا بعين الاعتبار خصوصية كل بلد بحيث يجب أن تكون برامج الإصلاح الاقتصادي ملائمة لظروف البلد الذي يلجأ إلى طلب المساعدة و ذلك بإجراء تعديلات في هذه البرامج حتى تكون أكثر فعالية.
- عدم الاعتماد على المحروقات كمصدر وحيد للدخل ،و محاولة تنويع مصادر الدخل الوطني و ذلك للتخفيف من حدة الأزمات التي يصنعها الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط.
- زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم و تنمية البحث العلمي لأنه يعد الركيزة الأساسية للنهوض بأي اقتصاد و ذلك بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية الاقتصادية

4- آفاق الدراسة

حاولنا في دراستنا هذه ابراز السياسات المتبعة من طرف المؤسسات المالية الدولية من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية و النهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر ويفتح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بموضوعنا منها:

- العمل على ايجاد برامج تتلائم مع بنية الاقتصاد الجزائري.
- محاولة القيام بدراسة تحليلية قياسية لأثر الاصلاحات الدولية على الاقتصاد الجزائري و مقارنتها باقتصاد دولة أخرى.

قائمة المراجع

الكتب

1. أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي ،**التخطيط والتنمية الاقتصادية** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان 2011.
2. اكرام مياسي ،**الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر** ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر، 2012.
3. بسام الحجار ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،لبنان ،2003.
4. بشار محمود قبلان ،**اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية و السياسية** ، ،عماد الدين للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان ،2008.
5. بلال علي النسور،**أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي** ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن،2012.
6. جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي ،**التنمية الاقتصادية (مفاهيم-نظريات-تطبيقات)** ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى ،الاسكندرية ،2012.
7. جمال داود سلمان الدليمي ،**التنمية الاقتصادية(نظريات وتجارب)** ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،الطبعة الأولى ،القاهرة ،2015.
8. جمال محمد أحمد و إبراهيم السيد ،**البنك الدولي(سياساته،مؤسساته ودوره في اقتصاديات الدول)** ،دار التعليم الجامعي ،الإسكندرية ،2016.
9. حامد نور الدين ،**عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وآثارها على مديونية الدول النامية** ،دار أسامة للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،2016.

10. سالم رشدي سيد ،**إدارة التمويل الدولي ،أسسه ونظرياته** ،دار الراية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ،2015.

11. سمير عباس ،**البنك الدولي وصراع الإيرادات** ،مصر العربية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،القاهرة ،2013.

12. سهيلة فريد النباتي ،**التنمية الاقتصادية (دراسات ومفهوم شامل)** ،دار الراية للنشر والتوزيع عمان ،2015.

13. السيد محمد أمين السريتي،**التجارة الخارجية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،2009.

14. شقيري موسى وآخرون ،**التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ،2012.

15. طارق فاروق الحصري ،**الاقتصاد الدولي** ،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،مصر،2010.

16. الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الإقتصادية** ، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،القاهرة ،2008.

17. عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمان بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية** ،مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى ،بيروت، 2014.

18. عبير شعبان عبده و سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، دار اتعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2013.

19. عرفان تقي الدين، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى،عمان، 1999.

20. عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية و التغير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم العائلي، الاسكندرية، 2011.

21. كريمة محمد زكي، **اثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي**، منشأة المعارف، الطبعة الأولى ،الإسكندرية، 2004.

22. محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية**، دار كنوز المعرفة، عمان، 2009.

23. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية ،الإسكندرية، ، 2010.

24. مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

25. مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،الأردن، 2009.

26. موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،الأردن، 2008.

27. ميثم عجام، **التمويل الدولي**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. بالصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل مالي، جامعة الجزائر ، 2008-2009

2. برباص الطاهر، **اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر–** رسالة ماجستير في االعلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

3. جمعون نوال، التمويل المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

4. سليمان حميد الصوفي، **التمويل الدولي و التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،شعبة نقود ومالية، جامعة 08 ماي 45 قالمة، الجزائر،

5. ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1998-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2014-2015.

6. طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990- 2014)** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

7. لخضر عليان،**البنك العالمي وعلاقته بالجزائر**،مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون ،فرع ادارة و المالية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010-2011.

8. لعفيفي الدراجي، **أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر الفترة (1986-2004)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة 8 ماي قالمة،الجزائر، 2005-2006.

9. مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2009-2010.

10. نور الدين أعراب، **دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي والنقدي الدوليين وعلاقتها بالدول النامية (حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2002-2003.

11. هبة محمد ابراهيم، **دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية في اطار مراحل التنمية الاقتصادية** ،رسالة علمية كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في التخطيط الاقليمي والعمراني ،جامعة القاهرة ،2011، ص 1/1.

المجلات

1. بالطاهر علي، **سياسات التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2001
2. كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن ، جانفي 2005.
3. نصيرة لبجيري، **التجربة الجزائرية في الاصلاحات البنكية**، مجلة المؤسسة وقضايا المرأة ،الجزائر، دون سنة نشر. ص 207.

التقارير

1. تقارير بنك الجزائر

المواقع الالكترونية

1. http://www.imf.org
2. http://www.ons.dz
3. http://www.worldbank.org
4. www.bank-of-algerie.dz